الفصل الأول

الإطـــار العـــام للدراســـة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة :

إن المتتبع لما يجرى على الساحة العالمية من أحداث متتابعة ومتسارعة ، يلاحظ التغيرات العميقة التى جرت فى نهاية العقد المنصرم وبداية العقد الأخير من هذا القرن. والتى كان من أهم تداعياتها تغيير خريطة العالم السياسية والاقتصادية وانهيار الاتحاد السوفيتى ، وتخلى الدول الاشتراكية عن النظرية الاشتراكية بعد أن ثبت فشلها على المستوى النظرى والتطبيقى وتبلور نظام عالمى جديد أحادى القطبية يعلى من شأن مفاهيم السوق والاقتصاد الحر والديموقراطية والحرية الفردية واتسمت الحقبة التاريخية التى ترافق مطلع القرن الجديد بسمات جوهرية منها :- [1] العالمية أو العولمة Globelisation أى تداعى الحدود بين الدول والمجتمعات. - سباق حضارى مهيمن للغرب. - علم وتقانة فائقة التطور . - المعلوماتية . - الإيقاع الخاطف والمتسارع للتطور . - المنافسة الحادة . - الإنتاج الراقى النوعية .- الكفاءة الإنتاجية العالمية .

ومن الطبيعى أن تتأثر مصر بتلك الأحداث الدولية ، فى عالم أضحى - بفضل تكنولوجيا الإتصال - ككوخ أو قرية إلكترونية صغيرة ، وقد انتهجت مصر سياسة اقتصادية اصلاحية جديدة استهدفت تعظيم دور القطاع الخاص فى عمليات التنمية . وهذا ما يلاحظ عند مراجعة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر عام ١٩٩٢ - ١٩٩٧م .

وغنى عن البيان أن التعليم يعد العامل الحاكم والحاسم فى عملية التقدم والتنمية المستدامة ، من حيث كونه يقوم بعملية إكساب المعارف والقدرات والمهارات اللازمة لمختلف قطاعات التنمية المختلفة فى المجتمع ، من خلال عملية الإستثمار الكثيف فى رأس المال البشرى .

١- *نادر فرجانى :* التعليم والعمل وتحديات مصر فى القرن الجديد ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٤٤٩ ، غرة جمادى الآخرة ١٤١٧هـ ، ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م ، ص ٢٤ .

وقد بات من الواضح أن مشكلة الإنفاق على التعليم وتمويله لاتواجه الدول الفقيرة والنامية فحسب ، بل تواجه – أيضاً – الدول الغنية مهما كان حظها من الغنى ، وهذا يعود بالدرجة الأولى الى ارتفاع التكاليف وتزايدها المطرد والمستمر .

وعلى المستوى الدولى يلاحظ أنه مع مطلع تسعينيات هذا القرن قد حدث اجتياح رياح الديموقراطية لمعظم دول العالم ، وخاصة تلك الدول التى كانت تمثل ما كان يطلق عليها دول الكتلة الاشتراكية التى كان من أبرز سماتها المركزية الشديدة والشمولية ، فقد أخذت هذه الدول فى التخلى عن إلتزام حكوماتها بتحمل جميع نفقات التعليم ، وأخذت تتجه نحو النموذج الرأسمالى خاصة فيما يتعلق بمحدودية مسئولية الدولة عن التعليم وتمويله ، وتحمل جميع قطاعات المجتمع هذه المسئولية . وفى ضوء ما سبق تحدد مفهوم الحق فى التعليم ، وربط التعليم العالى بالقدرة على تحمل نفقاته ، والقدرة التعليمية والرغبة الذاتية فى مواصلة التعليم . وقد تم النظر بعين الاعتبار لمدى حاجة السوق الى أنواع التعليم المختلفة ، بالإضافة الى قوانين العرض والطلب التى تحكم حركة هذا السوق .

وفى مصر يلاحظ أننا " قد تدرجنا من مسئولية محدودة للدولة الى مسئولية كاملة فى مرحلة التعليم العام ، ثم الى مجانية مطلقة للتعليم بعد الثورة فقد افترض أن الدولة ستظل قادرة على مواجهة نفقات التعليم وتبعاته ، وأن ميزانيات التعليم تتناسب دوماً مع زيادة الطلب عليه . ولم تتحقق هذه الفرضيات على أرض الواقع نظراً لأنها لم تجد حظها من الدراسة العلمية "[١] هذا بالإضافة الى غيبة التخطيط العلمى السليم ، وعدم الأخذ فى الإعتبار إرتباط التعليم بالإحتياجات الكمية والنوعية لأسواق العمل على مختلف مستوياته ، بالإضافة الى ضعف التوازن بين الحقوق والواجبات وغياب الحافز على الإجتهاد والتميز ، بسبب مجانية التعليم المطلقة كل ذلك كان له الأثر الواضح فى الوصول الى المأزق الذى يواجه التعليم اليوم من انفجار كمى وضعف فى الإمكانيات المتوفرة .

– وقد برزت قضية تمويل التعليم فى مصر ، وزاد حولها النقاش والجدل ، وقد " تناولتها الكثير من الدراسات التى بين بعضها أن هناك عجزاً واضحاً فى المخصصات

---

١ – *عبد الحافظ الكردى* : نحو تطوير التعليم فى مصر ، أمة بين الخطر والطموح ، مجلة التربية والتعليم ، المجلد الثالث العدد الثامن ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٤م ، ص٥٣ .

الحكومية للتعليم ، كما بين البعض الآخر أن هناك توقعات بإستمرار هذا العجز وتنويع مصادر تمويل التعليم "[١].

- وقد أشار المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه فى كتاب التوصيات ، إلى ضرورة البحث عن أساليب مبتكرة ومشروعة لمواجهة الأعباء المالية اللازمة لرفع مستوى المعلمين الاقتصادى[٢] .

- وترتبط قضية تمويل التعليم بمدى إسهامه بفاعلية فى تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع ، إذ يرى البعض أن هناك أسباب رئيسية تتعلق بالتمويل يرجع اليها عدم إسهام التعليم بفاعلية فى تحقيق التنمية المستهدفة ، وهذه الأسباب هى[٣] : انخفاض الإستثمار فى التعليم ككل ، وانخفاض حصته من الميزانية العامة، سوء توزيع الموارد بين مستويات التعليم المختلفة، الإستخدام غير الفعال للموارد داخل المؤسسة التعليمية ، عدم التساوى فى توزيع الفرص التعليمية بين مجموعات الدخل المختلفة .

وتعترف القيادة السياسية فى مصر بأن الإشكالية السابقة تمثل تحدياً لابد من مواجهته وقبوله وذلك إيماناً منها بأن "الإرتقاء بالتعليم هو طريقنا ومدخلنا لخريطة العالم الجديدة ، كما أنه يمثل المحور الأساسى للأمن القومى فى مصر بمعناه الشامل فى الاقتصاد..فى السياسة..فى الفكر والثقافة ، كما يمثل طريقنا للمنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية : وربما حالت القدرة المادية والمالية دون المضى فى هذا الطريق البعيد ، وتخصيص الإستثمارات اللازمة لهذا القطاع الحيوى ، ولكن لابد من قبول هذا التحدى الحضارى لأنه فى جوهره تحدى بقاء وتحدى وجود " [٤]ومن المعروف أن التعليم بإعتباره " أهم عناصر وأسباب الثورة العلمية التكنولوجية التى يعيشها عالمنا المعاصر بات من المشروعات المكلفة مالياً " [٥] إذ أن التعليم الجيد تعليم غالى الثمن .

ولما كان التعليم الفنى هو المصدر الرئيسى لتخريج الأيدى العاملة الماهرة فى شتى المجالات ، فإن الإهتمام بهذا النوع من التعليم أصبح واضحاً ويحتل أولوية فى مجتمعنا المصرى فى الوقت الحاضر ، خاصة أن " العديد من الدراسات تشير إلى حاجة مصر

١- ***المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية*** : تنويع مصادر تمويل التعليم ، دراسة مقارنة ، القاهرة ١٩٩٣م ص٢.

٢- راجع ورقة العمل الثانية المقدمة للأستاذ الدكتور / ***عبد الفتاح جلال*** ، لمؤتمر تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ٦-٨ نوفمبر ١٩٩٦م ، كتاب التقرير النهائى والتوصيات . وقد أضاف كتاب المائدة المستديرة للخبرات الدولية أن الإتجاه نحو اللامركزية وجعل المدارس منشآت تتمتع بشخصية قانونية وتمويل ذاتى المستقل ، يعد من أبرز الدروس المستفادة من خبرة فرنسا .

٣- ***محمد صبرى الحوت*** : تعبئة موارد مالية إضافية للتعليم العالى فى مصر ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، العدد السابع ، السنة الثالثة ، سبتمبر ١٩٨٨م ، ص٣٣٥ .

٤- ***مشروع مبارك القومى*** : إنجازات التعليم خلال عامين ، مطابع الشروق ، ١٩٩٣م ، ص٣ .

٥- ***المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية*** : تقديم بحث تنويع مصادر تمويل التعليم ،مرجع سابق ص ٩٣ .

المستمرة لمخرجات هذا النوع من التعليم "[١] . وتقوم سياسة وزارة التعليم الحالية على أساس التوسع فى التعليم الفنى ، بحيث يقبل به نحو ٧٠٪ من جملة طلاب المرحلة الثانوية ، ويتم توزيعهم على نحو ٤٧٪ بالتعليم الصناعى ، ١٣٪ تعليم زراعى ، ٤٠٪ بالتعليم التجارى .

ويختلف التعليم التقنى (الفنى) فى مفهومه وفلسفته عن باقى أنواع التعليم ، وذلك لإرتباطه الوثيق بصورة عضوية ومباشرة مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ، وبدرجات التطور التكنولوجى الذى يتعرض له المجتمع مما يجعله مرتبطاً بالإحتياجات المتغيرة المرتبطة بالمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية اللازمة لتحقيق التنمية السريعة. وتأتى عملية تطوير هذا النوع من التعليم على رأس قائمة المهام العاجلة لوزارات التعليم فى أغلب بلدان العالم المتقدم والنامى على حد سواء .

ولابد من الإنتباه إلى أن التعليم الفنى فى العصر الحاضر – عصر التكنولوجيا والألكترونيات وأنظمة التحكم عن بعد – يختلف عن مفهوم التعليم الفنى التقليدى ، إذ أن " التعليم الفنى اليوم عليه أن يضطلع بمهمة تأهيل أجيال من القادرين على التفاعل مع التقانات الحديثة ، الى جانب رفع المستوى العلمى لمن يقومون بأعمال الصيانة والتشغيل فى المنزل العصرى أو الكوخ الألكترونى "[٢] وتعد عملية إستيعاب وفهم الفارق بين التعليم الفنى التقليدى والتعليم الفنى الحديث ، ضرورة لتقدير واستيعاب التغيير المطلوب إحداثه فى مستوى هذا النوع من التعليم ، "ويسهم ويساعد فى إنجاح الجهود المبذولة لتدبير الأموال اللازمة لهذا النوع من التعليم"[٣].

ويستدعى الأمر بذل الجهود الجادة لمحاولة التوفيق بين مانطمح إلى تحقيقه من أهداف وبين ماهو متاح من قدرات مالية ، للإنفاق على التعليم وتطويره وتجويده ، والتعليم الفنى على وجه الخصوص. وذلك يستوجب التصدى للعقبات والمشكلات التى تعوق تحقيق أهدافنا وطموحاتنا من التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .

وتمشياً مع التوجه السابق تأتى الدراسة الراهنة كمحاولة متواضعة للإسهام فى تحقيق التوازن بين الطموحات القومية لرفع كفاءة النظام التعليمى بعامة والتعليم الفنى

---

١ – *عادل عبد العزيز أحمد مهنى* : دور تخطيط التعليم الفنى فى التنمية الاقتصادية فى مصر ، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة الأزهر ١٤١٠هـ – ١٩٨٩ ص٣ .

٢ – *أحمد شوقى* : العلم ثقافة المستقبل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٣٨ .

٣ – نفس المرجع السابق ، ص٣٨ .

على وجه الخصوص والإمكانات المادية التى تبدو محدودة ، بما يجعلها عاجزة عن تحقيق تلك الطموحات .

وقد اقتصرت الدراسة الراهنة على التعليم الثانوى الفنى ذى الثلاث سنوات ، والذى يلى مرحلة التعليم الأساسى واتخذت من إشكالية تمويله مشكلة للبحث والدراسة ، وذلك لضمان التركيز والعمق اللازم .

وترتكز الدراسة الراهنة فى معالجتها للمشكلة على محاور أساسية ثلاثة :

الأول : ويتمثل فى محاولة تحليل واقع تمويل التعليم الفنى فى مصر بغية التعرف على مايواجهه من مشكلات .

الثانى : ويتركز فى العرض والتحليل للإتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة ، مع التركيز على تجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة – باعتبارها دولا تساعد مصر فى مجال التعليم الفنى – وذلك للإستفادة من تجاربها وأساليبها وتطبيقاتها المستخدمة فى مجال تمويل التعليم ، وذلك مقارنة بماهو حادث فى مصر .

الثالث : ويختص بالتصور المستقبلى لتمويل التعليم والتعليم الفنى بخاصة ، فى ضوء طموحات مصر من التعليم ومايواجهها من تحديات داخلية وخارجية. وذلك بوضع سيناريوهات ثلاثة بديلة لتمويل التعليم .

وقد وضع الباحث فى إعتباره عند تحديد وصياغة سيناريوهات المستقبل الأمور التالية:

إن مجرد توافر الأموال لايعنى الحصول على التعليم الجيد ، وذلك لأن فى هذا تبسيطا مخلا يبعد عن فهم وتحليل أبعاد العملية التعليمية إذ أن هناك مشكلات تتعلق بكيفية إستخدام هذا المال الإستخدام الأمثل ، وتحول دون الوصول إلى التعليم الجيد ، خاصةً وأن خبراء التمويل يقررون "أن ممارسة الأنشطة المالية لم تعد تقتصر على عملية توفير الأموال عند الحاجة إليها ، ولكنها تتطلب تطبيق الأصول والأدوات العلمية الحديثة لإدارة الأموال بشكل فعال ، من خلاله يمكن تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة".[1] ويعتبر

١- *أحمد محمد شهير* : تقييم دور الأساليب المختلفة لإعداد الموازنات فى ترشيد الإنفاق الحكومى ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد الثالث عشر ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص٢٠٧ .

البعض أن نقطة الإنطلاق نحو الإصلاح لتحقيق الأهداف المرجوة تتمثل فى تحقيق أفضل إستغلال للموارد المتاحة وترشيد الإنفاق[١] .

لابد من التسليم بأن التعرف على تجارب الآخرين يمثل أحد السبل العلمية لحل المشكلات والتغلب على العقبات ، مع التأكيد على التسليم بأن كل تجربة مرتبطة بالنسق المجتمعى التى نشأت فيه ، والظروف التى مكنتها من العمل بنجاح ، وذلك تجنباً لخطأ التقليد والإنبهار بتجارب قد لاتكون صالحة لمجتمعنا[٢].

إذ أن لكل مجتمع خصوصياته وظروفه ، كما أن قضية اللحاق بركب الدول المتقدمة ، مسألة لايمكن أن تتحقق عن طريق المماثلة والمطابقة ، وذلك مهما كان ركضنا فى سباق اللحاق ، لأن ذلك ضد طبائع الأشياء وضد قوانين التطور فى سياق معطيات ومتغيرات مجتمعية متباينة. ومع ذلك فإن "الخصائص الذاتية لمستقبلنا لاتنفى مشاركتها لعدد من السمات الإنسانية الحضارية العامة"[٣].

تنتمى هذه الدراسة إلى حقل الدراسات المستقبلية ، والتى تستهدف محاولة إستشراف الصور المختلفة للمستقبل ، وفقاً لفروض مختلفة فيما يتعلق بالواقع وجذوره التاريخية والظروف الراهنة والإمكانات المتاحة ، وذلك لأن التعليم فى حد ذاته هو عملية مستقبلية لأنه يسهم فى صنع المستقبل وتحديد إتجاهاته وتحقيق أهدافه. وأصبحت المستقبلية Futurism سمة هذا العصر الذى نعيشه ، والمشكلة أمامنا أننا فى ظل ظروف أصعب وإمكانات مالية أقل ، نجد أنفسنا فى أشد الحاجة إلى موقع أكثر تقدماً بين البشر مع الحفاظ على هويتنا العربية والإسلامية ، "وليس أمامنا والأمر كذلك إلا أن نحسب لأقدامنا قبل الخطو مواضعها ، وهذا ماتهدف إليه الدراسات المستقبلية خاصةً عندما تتعلق القضية بالتعليم"[٤].

١- *بتصرف عن محمد على شهيب* : الأصول العلمية والتطبيقية لصنع القرارات المالية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص٥ .

٢- *عبد الفتاح أحمد جلال* : تقديم بحث تنويع مصادر تمويل التعليم ، مرجع سابق .

٣- *حامد عمار* : فى التوظيف المستقبلى للنظام التربوى ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثانية ، العدد الثانى ، مركز التنمية البشرية والمعلومات ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ ، ص١٦٧ .

٤- *أحمد شوقى* : تخطيط التعليم الجامعى واقتصادياته المؤتمر القومى لتطوير التعليم ، يوليو ١٩٨٧ ، المجلس الأعلى للجامعات القاهرة ١٩٨٧ ، ص٣ .

مشكلة الدراسة :

بات من الواضح أن التعليم يمثل آلية من أهم آليات القوة والسيطرة فى الوقت الحاضر ، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى "أن قياداتها للنظام العالمى الجديد تحتم عليها أن تقود جهود التحديث والتجديد التربوى ، وأن تكون مدارسها هى أفضل المدارس فى العالم وأن يحقق تلاميذها المرتبة الأولى فى التحصيل الدراسى ، وبدون محافظتها على قوة مواردها البشرية وتنميتها بأرقى المستويات لايمكنها الحفاظ على قوتها وسيادتها لهذا العالم"(١). فمن المعروف أن الثروة الحقيقية لأى أمة من الأمم تكمن فى عقول أبنائها ، كما أن "حروب المستقبل هى حروب المعلومات والذكاء الإنسانى والتفوق فى المعرفة والتكنولوجيا"(٢). والدولة التى تملك الأوراق السابقة يمكنها أن تملك الهيمنة الاقتصادية والسيطرة العسكرية والقدرة على التأثير والتغيير .

من هنا تبرز حتمية الإرتقاء بالتعليم الفنى وتطويره بإحداث نقلة نوعية به تضمن الوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة وقد حدث تطوير فى بعض جوانب هذا النوع من التعليم ، خلال العقدين الأخيرين وذلك فيمايتعلق بالمناهج الثقافية ، ولكن "مشروعات تطوير هذا النوع من التعليم/وتنفيذها جاءت مبنية على إمكانات الوزارة فى التنفيذ ، أكثر منها إستجابة لحاجة البلاد الحقيقية ، وكانت النتيجة ظهور بعض المشكلات ، مثل الإتجاه نحو التوسع الكمى فى التعليم التجارى فى حين أن المطلوب التوسع فى التعليم الصناعى إستجابة لحاجات سوق العمل"(٣). هذا بالإضافة إلى أن "تبنى الوزارة لإختيار التوسع فى التعليم الفنى كمياً ، دون توفير حد أدنى من الإمكانات وتوفير التمويل الكافى أدى إلى هبوط وضعف فى مخرجات هذا النوع من التعليم وتفشى البطالة بين خريجيه"(٤).

١- *جورج بوش* : أمريكا عام ٢٠٠٠ ، إستراتيجية للتنمية ، ترجمة وعرض محمد عزت عبد الموجود ، مركز البحوث التربوية بجامعة قطر ، الدوحة - قطر ١٩٩٢م ، ص١٩ .

٢- *حسين كامل بهاء الدين* :مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل ، مطابع روز اليوسف الحديثة ، يوليو ١٩٩٢م ، ص٢٥ .

٣- *المجالس القومية المتخصصة* : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الرابعة عشر ، يونيو ١٩٨٧ ، ص٢١ .

٤- *سيد سالم موسى* : تطوير التعليم الصناعى نظام السنوات الخمس ، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة : كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٤م ، ص٥ .

مما سبق تبرز مشكلة تمويل التعليم الفنى والمتمثلة فى إرتفاع كلفة هذا النوع من التعليم وتطويره بشكل يفوق الجهود الحكومية المبذولة ، بمايستوجب البحث عن حلول غير تقليدية لتوفير الأموال اللازمة. ومن المعروف أن التناول الصحيح لقضية تمويل التعليم والتعليم الفنى بخاصة – كإشكالية لها جوانبها المتعددة – لابد وأن يتم فى ضوء ظروف المجتمع ، والتعرف على العوامل والقوى المؤثرة فيه والمتغيرات الاقتصادية ، والأبعاد السياسية والاجتماعية والقيمية والثقافية لهذا المجتمع .

وتدور مشكلة الدراسة الراهنة حول التساؤل الرئيسى التالى :

كيف يمكن تدبير الموارد المالية اللازمة لتطوير التعليم السنوى الفنى نظام الثلاث سنوات – كماً وكيفاً – فى ضوء إحتياجات المجتمع المصرى الحالية والمستقبلية ؟.

ويتفرع من التساؤل الرئيسى السابق عدة تساؤلات :

(١) ما المصادر المتاحة حالياً لتمويل التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات .

(٢) ما أوجه الفقد فى تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة نظام الثلاث سنوات؟ وكيف يمكن التخلص منها ؟ وتحقيق ترشيد الإنفاق ؟ .

(٣) ما أهم الإتجاهات العالمية المعاصرة فى تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة

(٤) مامدى الإستفادة من التعرف على الأنماط العالمية الجديدة فى مجال تمويل التعليم والتعليم الفنى بخاصة ؟ .

أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة صياغة سيناريوهات بديلة لتمويل التعليم والتعليم الفنى ، يمكن من خلال تطبيق أحدها مواجهة الأعباء المالية المتزايدة واللازمة لتطوير التعليم الفنى كمياً وكيفياً بالشكل الذى يحقق أهداف التنمية الشاملة والمستديمة. وللوصول إلى هذا الهدف الرئيسى تتحق عدة أهداف فرعية يمكن تحديدها فيما يلى :

(١) توضيح دور التعليم الثانوى الفنى وضرورة تطويره للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٢) تحديد مفهوم تمويل التعليم الفنى وبيان أسسه ومصادره ومبرراته .

(٣) دراسة واقع تمويل التعليم الفنى بقصد إلقاء الضوء على أوجه الخلل والقصور فى الجوانب الفنية والإدارية والتشريعية والتنفيذية ، وبيان العوامل والأسباب التى أدت إلى هذا الخلل ، وبيان كيفية مواجهتها وكيفية التغلب عليها .

(٤) إلقاء الضوء على أهم الإتجاهات الجديدة والتجارب العالمية المعاصرة فيما يتعلق بتمويل التعليم والتعليم الفنى ، وبيان كيفية الإستفادة منه فى بناء الرؤية المستقبلية لتمويل التعليم فى مصر .

(٥) الوصول إلى سيناريوهات بديلة لتمويل التعليم والتعليم الفنى تساير توجهات المجتمع المصرى واحتياجاته الحالية والمستقبلية .

أهمية الدراسة :

تأتى الدراسة الراهنة فى عقد أطلق عليه عقد تطوير التعليم فى مصر ، وقد سبق بيان أن القيادة السياسية تبنت قضية التعليم وجعلته مشروع مصر القومى. وقد عقدت المؤتمرات العديدة ووجهت الدراسات الكثيرة لعلاج المشكلات التى يواجهها التعليم بشكل عام والتعليم الفنى بشكل خاص. من هنا تكمن أهمية الدراسة الراهنة ، لكونها تتصدى لقضية تمويل التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات ، ذلك النوع من التعليم الواسع الإنتشار والذى يستوعب حوالى ٧٠٪ من الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى .

وتبين الإستشرافات المستقبلية أنه "مع حلول عام ٢٠٠٠ سوف تستخدم الدول المتقدمة – ومنها الولايات المتحدة الأمريكية – ٣٩٪ من قوة العمل الحاصلة على ١٢ سنة دراسية أى مستوى إتمام مرحلة التعليم الثانوى ، فى حين أنها لن تستخدم سوى ١٣٪ فقط من قوة العمل بمستوى ١٦سنة دراسية ، أى مستوى الدرجة الجامعية الأولى"(١). كما أن هناك إجماع على المستوى الدولى إلى أن "الحاجة إلى اليد العاملة الماهرة متوسطة المستوى فى تزايد مستمر"(٢).

من المعروف أن قضية رفع الكفاءة الإنتاجية تمثل القضية المحورية للمجتمعات المتقدمة ، حيث "تجد أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تنفق مايتراوح مابين ٤٠-٢٠٠ بليون دولار سنوياً بواسطة المؤسسات الصناعية على تدريب وإعادة تدريب وتنمية العمالة"(٣) .

---

١ – *شاكر محمد فتحى أحمد* : التعليم الفنى فى إطار بنية متعددة التخصصات للمرحلة الثانوية ، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر"مستقبل التعليم الفنى فى مصر" ، رابطةالتربية الحديثة مع كلية تربية عين شمس يوليو ١٩٩٣م ، ص٤ .

٢ – *البنك الدولى*:عرض إقليمى للوسائل البديلة للتدريب المهنى والتعليم الفنى ، التقرير النهائى يوليو ١٩٨٦ ، ص٣.

3- ***James, R. And Stone, Je*** : "Establishing A Frame work for the Design of Industry Based Training : Asynthesis of the Litelature" Journal of vocattional and Technical Education vol. 8, No. 2, spring 1992, p.,3 .

مماسبق تتأكد حاجة الدول النامية الماسة إلى الإهتمام بالعمالة الفنية. وتحتم التحديات الداخلية والخارجية التى يواجهها مجتمعنا المصرى ، ضرورة الإهتمام بالتعليم الفنى وتدبير الإعتمادات المالية اللازمة له ، وإعادة النظر فى نظام تمويله وضرورة وضع إستراتيجية شاملة لتمويله على أسس علمية تنبثق من واقع المجتمع وظروفه. وهذا ماتحاول الدراسة الراهنة الإسهام فيه .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الراهنة على تمويل التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات ، بأنواعه الثلاثة وذلك لسعة إنتشاره كما أنه يمثل المصدر الأساسى للعمالة اللازمة لقطاعات الإنتاج المختلفة ، بالإضافة إلى أن هذا النوع من التعليم يعانى الكثير من المشكلات التى يرتبط معظمها بقضية التمويل .

منهج الدراسة وإجراءاتها :

استخدم الباحث فى دراسته تلك عدة مناهج متداخلة وذلك لطبيعة الموضوع ، ونظراً لأن الدراسة الراهنة تتصدى لتحليل واقع تمويل التعليم الفنى فى مصر وكذلك فى بعض الدول المتقدمة وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا والمملكة المتحدة ، وذلك من خلال عملية الوصف الدقيق لطرق وأساليب وأنماط التمويل المستخدمة فى كل دولة ، لمحاولة الوقوف على العوامل والقوى المؤثرة فى كل حالة ، بالإضافة إلى توضيح مدى الإستفادة من الخبرات الدولية فى ضوء تصور مستقبلى لنظام تمويل التعليم الفنى فى مصر فإن الدراسة الراهنة تقوم على المنهج المقارن ، الذى يتضمن الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة. ويميل الباحث إلى اعتبار أن المنهج الوصفى التحليلى هو المدخل للمنهج المقارن وجزء منه ، فمن المعروف أن الدراسة الوصفية التحليلية للنظم التعليمية "لاتقف عند حد فهم النظام التعليمى والقوى المؤثرة فيه، وإنما تعطى – بالإضافة إلى ذلك – الإستفادة من الخبرات التربوية فى البلاد الأخرى لإصلاح التعليم فى بلد معين"(١).

---

١ – *محمد سيف الدين فهمى* : المنهج فى التربية المقارنة ، مكتبة الإنجلو ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص٤٨ .

وقد استخدمت الدراسة الراهنة المنهج الوصفى التحليلى الذى "يقوم على وصف ماهو كائن وتفسيره"[١] ، وذلك عند تناول المفاهيم والمصطلحات والعرض للوضع الراهن والتعليم الفنى وتمويله وفى وصف الإتجاهات الجديدة فى بعض الدول المتقدمة فيمايتعلق بتمويل التعليم .

وعن المنهج المقارن تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل لابد أن تؤخذ فى الحسبان عند إستخدامه فى دراسة أى قضية ، تتضمن هذه العوامل "العامل الجغرافى والاقتصادى والمعرفى واللغوى والفلسفى والأخلاقى والدينى والديمقراطى والإنسانى وأخيراً العامل القومى"[٢]. وتتعدد طرق دراسة التربية المقارنة فهناك "الطريقة الكمية الإحصائية التى تعتمد على جمع البيانات والطريقة الاجتماعية التى تعنى بدراسة المشكلات التربوية فى محتواها الاجتماعى ، والطريقة التاريخية التى تهتم بدراسة الماضى لفهم الحاضر وتحسين المستقبل ، الطريقة التحليلية التى تستند إلى جمع المعلومات التربوية ومقابلتها لفهم أوجه التشابه والإختلاف فى النظم التعليمية فى الدول المختلفة وتحديد معايير المقارنة ، وأخيراً طريقة التركيب التى تأخذ فى الإعتبار المنظور العالمى"[٣].

وقد استخدمت الدراسة الراهنة منهج الدراسات المستقبلية وذلك فى الفصل السادس والمتعلق بوضع السيناريوهات البديلة لتمويل التعليم. وقد تمت المزاوجة بين أسلوب دلفى الذى يعتمد على رصد تصورات مجموعة من الخبراء والمتخصصين عن المستقبل المتوقع للقضية رهن البحث ، وبين السيناريو Scenario كأداة من أدوات منهج الدراسات المستقبلية. حيث يرى البعض "أن مدخل السيناريو يشبه طريقة دلفى ويمكن الجمع بينهما فى أسلوب مناسب ، ويعتبر كل منهما نموذجاً إستكشافياً معيارياً مستخدماً فى التنبؤ طويل المدى"[٤].

---

١ - *جابر عبد الحميد جابر ، أحمد خيرى كاظم* : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٧م ، ص١٣٤ .

2- Chaube. S.P. Chaube. A, (Editors), Comparative Education, Jangpuro, New-Delh. India I st, ed, published, 1993, p. 10 .

3- Ibid, P, 8,

4- ***Michal Firth*** : Forecasting Methods in Busness and Management 1982, P, 220 .

مصطلحات الدراسة :

من المعروف أن أى دراسة علمية لآى مصطلح لتحديد مفهومه لابد أن تسير فى خطين متوازيين ، الأول وهو المنظور الفلسفى التجريدى والذى يهدف الى تحديد الخصائص البنائية أو المهنى العام ، والثانى هو المنظور الإجرائى الذى يبين وظائف المفهوم وكيفية قياسها[١]. ويرى "البعض أن هناك ثلاثة معايير يقبل أو يرفض على أساسها أى تعريف ، المعيار الأول وهو المعيار اللغوى إذ أن أهم شىء فى التعريف أن يوجد إستعمالاً لفظياً جديداً يأخذ فى الإعتبار الإستعمال اللفظى الموجود بالفعل ، والمعيار الثانى هو معيار المتغيرات المنطقية حيث يرتبط التعريف بالإدراك بالإضافة إلى ارتباطه بالتسمية ، ويتناول هذا المعيار معقولية الأفكار المستخدمة فى التعريف والمعيار الثالث هو المعيار التجريبى الذى يختص بجعل التعريف يتطابق مع مجموعة مختارة من الحقائق"[٢].

التمويل :

بالإطلاع على معاجم اللغة العربية يلاحظ أن مصطلح التمويل ، من المصطلحات المتسعة وهى تشتمل على كثير من المعانى. قد جاء فى لسان العرب "مول ، المال : ماملكته من جميع الأشياء والجمع أموال وما أموله : ما أكثر ماله ، ملته : أعطيته المال"[٣].

وجاء فى المعجم الوجيز "يطلق المال على كل مايملكه الفرد أو الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان. والممول : من ينفق على عمل ما. ممول: دافع الضرائب"[٤] .

وعن مصطلح التمويل فى اللغة الإنجليزية فقد جاء فى قاموس دائرة المعارف الجديدة لويبستر "التمويل Finance تعنى مصادر السيولة مثل المال للحكومة أو الأفراد أو

١- *ضياء الدين زاهر* : القيم فى العملية التربوية ، سلسلة معالم تربوية ، مؤسسة الخليج العربى ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٨٤م ، ص١١ ، ص١٢ .

٢- *أحمد عبد الحليم عطية* : القيم فى الواقعية الجديدة عند رالف بارتون بيرى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٢ .

٣- *ابن منظور ، محمد بن مكرم المصرى* : ت ٥١١هـ : لسان العرب ، دار المعارف مصر ، ط١ ، ١٩٧٧م .

٤- *مجمع اللغة العربية* : المعجم الوجيز ، طبعة وزارة التربية والتعليم ج.م.ع ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ص٥٩٥ .

الجماعات او النظام الذى يشتمل على دورة المال أو عمل الاستثمارات أو تقديم التسهيلات البنكية"[١] .

وقد جاء فى دائرة معارف إكسفورد الحديثة عن كلمة Finance "إن التمويل هو ذلك الفرع من التجارة والذى يختص بالإمداد برؤوس الأموال للمؤسسات والأعمال التجارية ، ويتصل التمويل بإدارة نفقات الحكومة وتجميع المال اللازم عن طريق الضرائب أو الإقتراض ، ويقسم التمويل إلى تمويل عام Publice Finance وتمويل خاص أو تجارى Private or Commercial Finance"[٢] .

وفى دائرة معارف فنك - وجنلز الجديدة نجد "أن كلمة Financ فى الاقتصاد وعلم السياسة مصطلح يطلق على جمع وإدارة الأموال مشتملة ليس فقط على العملة الورقية أو المعدنية ولكن أيضاً الإئتمانات البنكية أو إقراض المال ، والتمويل يشتمل على الإمداد بوسائل الدفع لأى صك أو سند نقدى قانونى"[٣] .

مما سبق نلاحظ تقارب مدلول الكلمة فى اللغتين العربية والإنجليزية ، إلا أن معنى الكلمة فى اللغة الإنجليزية يزداد التركيز فيها على الجانب النقدى المالى ، بينما فى اللغة العربية يتسع مدلول الكلمة ليشمل الجانب النقدى المالى وكذلك كل مايمتلك من متاع أو عقار أو عروض تجارة .... إلى آخره. وفى هذا دليل على ثراء اللغة العربية وسعة شمولها لكثير من المعانى .

وعند التجاريين يعرف التمويل بأنه "الوظيفة الإدارية فى المشروع والتى تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الإحتياجات المالية اللازمة لآداء أنشطة المشروع المختلفة بما يساعد على تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة"[٤] .

1- ***Wabsters*** : New Encyclopedia Dictionoary Black Dog and Klevlnthol Publichers inc., U.S.A, New York, p., 396 .

2- Oxford Junior Encyclopedia, Volume Vii, Oxford University Press, Elghouse, London W. I. first puplisshed 1957, reprinted with Correction 1970, p., 184 .

3- Funk & Wagnalls, New Encyclopedia Volume (g), New York., Inc., U.S.A. Liprary of Gongress.

٤- ***محمد عثمان حميد*** : أساسيات التمويل واتخاذ قرارات الإستثمارات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص٢٦ ، ص٢٧.

فى الإدارة المالية يقصد بكلمة الأموال "جميع وسائل الدفع المتاحة للمشروع والتى يطلق عليها باللغة الإنجليزية كلمة Fund وهى تقابل كلمة Money فى علم الاقتصاد. كما أنها تنقسم إلى نوعين الأول وسائل الدفع الحاضرة أى الأموال التى فى صورة نقدية Cash ، والثانى وسائل الدفع الآجلة أى الإئتمان Cridit التى يحصل عليه المشروع من الغير"(١) وهناك تركيز على أن "ممارسة الأنشطة المالية لم يعد يقتصر على عمليات توفير الأموال حينما تظهر الحاجة إليها ، ولكنها تتطلب تعيين الأصول والأدوات العلمية الحديثة لإدارة الأموال بشكل فعال من خلاله يمكن تحقيق أهداف المنظمة بأقل تكلفة تمويلية"(٢).

مماسبق يمكن للباحث صياغة مفهوم التمويل بأنه "عملية توفير الأموال اللازمة واستخدامها الإستخدام الأمثل تحت إدارة عملية رشيدة ورقابة حازمة وفعالة ونزيهة ، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكلفة تمويلية ممكنة".

التعليم الفنى :

تجدر الإشارة إلى أن هناك خلطا - على الأقل عند البعض - بين مصطلح التعليم الفنى وبين مصطلح التعليم المهنى. وقد ورد فى Encyclopedia World Dictionary أن "التعليم المهنى هو ذلك التعليم الذى يقوم بتدريب الناس على الحرف والصناعات المختلفة، والذى من خلاله يستطيع المتدرب اختيار مهنته فى المستقبل"(٣). وفى دائرة معارف التربية نجد التركيز على "أن التعليم المهنى فى المدرسة الثانوية يجب ألا يقود إلى ، إختيار حرفة أو صنعة ، ولكن يجب أن يكون مرشداً فى تطوير الاهتمامات والرغبات والأهداف الكامنة داخل الفرد"(٤).

وفى دائرة **Lexicon Universal Encyclopedia** ورد مصطلح التعليم الفنى ليعنى "إعداد الدارسين للأعمال التجارية والصناعية التى لاتتطلب درجة جامعية ، وتشتمل على التدريب فى شتى المجالات من قبل برامج التعليم المهنى فى المدارس

١- *حسن أحمد توفيق* : التمويل والإدارة المالية فى المشروعات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٨ .

٢- *محمد على شهيب* : الأصول العلمية للتمويل ، دار الفتح للطباعة الزقازيق صـ٩ ، ١٩٨٣ ، ص٩ .

3- ***Patrick Hanks (Editor)*** : Encyclopedia World Dictionary, the Hamly Publish Group, Limited, 1971 England P. 1764 .

4- The Encyclopedia of Education, Volume (9) The Macillan Company, U.S.A . 1971 P. 470.

والقوات المسلحة .... إلى آخره. ويركز الدارسون جهودهم فى تعليم حرفة مرتبطة بالمهارة ، بالإضافة إلى برامج فى الدراسات النظرية الأكاديمية"(١). ويلاحظ أن هناك تقارباً فى الإستخدام لمصطلح Occupation ومصطلح Vocation ومصطلح Career حيث تدور كل هذه المصطلحات حول المهنة والحرفة والصنعة .

ووفقاً لدليل اليونسكو الخاص بمصطلحات التعليم الفنى والمهنى يعرف التعليم المهنى Vocational Education بأنه "التعليم الذى يعد أفراداً مهرة لمجموعة من المهن أو الحرف أو الوظائف ، والذى يقدم عادةً على مستوى المرحلة الثانوية ، ويتضمن تدريباً عاماً وعلمياً لتنمية المهارات المطلوبة من قبل المهنة المختارة ، كما يقدم الدراسات النظرية المتعلقة بها مع التركيز على الجانب العملى"(٢).

أما عن التعليم الفنى فقد جاء فى الموسوعة العربية الميسرة تحت مصطلح التعليم الفنى "أنه كان يطلق عليه فى بعض البلاد العربية إسم التعليم المهنى وهو الذى يعد الناشئين للأعمال التجارية أو الزراعية أو الصناعية. وقد ازدادت أهمية هذا النوع من التعليم"(٣).

وفى دائرة معارف التربية نجد تعريف الفنى Technician أنه الشخص "الذى يمكنه تعليمه وتدريبه وخبرته العلمية من تطبيق الأساليب التقنية والإجراءات التى تثبت صلاحيتها تطبيقاً يتسم بالمسئولية تحت الإشراف والتوجيه الفنى الممتاز. ومن المرجح أن يكون تعليمه وتدريبه قد ارتفع به إلى مستوى يعادل نهاية المرحلة الثانوية فى مسارها العام أو الفنى. وربما يكون قد حصل على تدريب فى مستوى بعد المرحلة الثانوية"(٤).

وقد جاء فى القاموس الدولى الموسوعى أن Technical تعنى "الملائمة أو إحداث المناسبة أو التخصيص لفن أو لعلم"(٥).

مماسبق يتضح أن مصطلح التعليم المهنى مرتبط بإعادة التدريب الذى يقدم لإتقان مهارة حرفية ، ويقدم عادةً فى إطار مؤسسات ووزارات أخرى غير وزارة التعليم. بينما التعليم الفنى مرتبط بالنظام التعليمى الرسمى ، الذى يعد أحد مساراته الهامة ويهدف إلى إعداد

1- Lexicon Universal Encyclopedia, Lexicon Publication Inc., New York K., P., 624 .

2- *UNESCO* : Terminology of Technical and Vocational Education, Paris, 1984 .

٣- *محمد شفيق غربال (إشراف)*: الموسوعة العربية الميسرة ، دار العلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة مطبعة مصر ١٩٦٥ صـ٥٣٤ .

4- The Encydopedia of Education , vol. (9), op. cit., PP. 103 - 104 .

5- Patrik Hanks (editor) : Encyclopedia World Dictionary op. cit., p. 1609 .

الفنى اللازم لمختلف الوظائف الخدمية والإنتاجية. ويحدد القانون رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١م) تعريف التعليم الفنى بأنه "هذا النوع من التعليم الذى يهدف إلى إعداد فئة الفنى فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات ، وهو تعليم نظامى مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات دراسية بعد مرحلة التعليم الأساسى. ويعد الطلبة الملتحقين به إعداداً تربوياً وسلوكياً يكسبهم مهارات عملية وقدرات ذهنية ليكونوا عمالاً مهرة يمثلون حلقة الوصل بين الفنيين خريجى المعاهد الفنية من جهة ، والعمال غير المهرة من جهة أخرى. ويمنح الطلبة بعد تخرجهم الشهادة الثانوية المهنية أو الفنية أو مايعادلها"[١] .

ويلاحظ على التعريف السابق أنه أورد لفظ المهنى مرادف للفظ الفنى ، وهذا يؤكد وجه الشبه والإرتباط بين المصطلحين. واستناداً إلى كل ماسبق تتبنى الدراسة الراهنة صياغة مفهوم تمويل التعليم بأنه "عملية رصد الموارد اللازمة للمؤسسات التعليمية وإدارة هذه الأموال واستخدامها الإستخدام الأمثل بأعلى كفاءة ممكنة" .

ومصطلح تمويل التعليم الفنى يقصد به (تحديد المطالب والإحتياجات المالية ، ثم تحديد مصادر التمويل وتحقيق التنسيق بين تلك المصادر وتطبيق العمليات المالية الأساسية على أساس علمى سليم فى ظل نظام رقابى صارم ونزيه) وهذا ما تعتمد عليه الدراسة.

الدراسة المستقبلية :

يعد الإهتمام بدراسة المستقبل من أهم سمات الدول المتقدمة وذلك اجتناباً لما قد يحمله المستقبل من مفاجآت ، وتحسباً لكل مايعوق تقدمها واستمرار مسيرتها الحضارية. وذلك على الرغم من أن العناية بالمستقبل تضرب جذورها فى أعماق التاريخ الإنسانى ، وذلك لأن الإنسان لايمكن أن ينسلخ عن الزمن لأن حياته ماهى إلا حركة مستمرة فيه قدماً نحو الأمام ، والواقع الذى يحياه إنماهو نقلة عابرة على ذلك الدرب يستخرجها الإنسان من منجم المستقبل ويودعها فى خزائن الماضى"[٢]. وتزداد أهمية تناول المستقبل بالدراسة نتيجة لخطورة التحديات التى تواجه عالم اليوم ، والتى من أهمها "أزمة الصحة العالمية والمخدرات وضعف الاقتصاد العالمى ، والإنفجار المعرفى والتقدم التكنولوجى

١- *جمهورية مصر العربية* : قانون التعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١م ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ط٥ ، القاهرة ١٩٩٢م ، صـ١٣ .

٢- *محمد بريش* : حاجاتنا إلى علوم المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٤٤ ، فبراير ١٩٩١م ، صـ٢٨

خاصة فى مجال الكمبيوتر ، بالإضافة إلى إسراع كثير من دول غير مستقرة فى الحصول على السلاح النووى بمايهدد البشرية بمحرقة نووية"[١] .

وهناك عناصر لابد من فهمها عند التعرض لإستشراف المستقبل ، منها[٢]:

أن الإستشراف العلمى للمستقبل يقوم على فهم الماضى والحاضر. كما أنه لايقدم نبؤات أو تفاصيل مؤكدة ، حيث أن الهدف هو تحديد الإتجاهات وتخيل مرغوب فيه واقتراح استراتيجيات لتحويله إلى مستقبل ممكن ، والشىء الوحيد المؤكد هو أن من هذه التوقعات مالا يبدو واضحاً وصحيحاً على الإطلاق لأن هناك نقاطاً عمياء يعجز الإنسان عن فهمها وتمييزها .

وتبدأ عملية الإستشراف العلمى بالبحث عن نظرية تحليلية تشتق من فهم الماضى والحاضر ، أى أن المنظور الأيدولوجى الواضح هو ضمان للنظرة الشاملة. كما أن استشراف المستقبل يستلزم مجتمعاً منفتحاً على الآخرين وتسود فيه الحرية وحرية النقد والتحليل. كمايجب أن تتوافر لدى الباحث فى المستقبليات الشروط التالية[٣] :

- التحرر من التقليد الذى يقتل الإبداع والإبتكار .
- الاستيعاب الواعى للماضى وفهم حركة الواقع ومشكلات المجتمع الذى يعيش فيه.
- التعرف على التفاعلات الاجتماعية وتدافع فئات المجتمع فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين المجتمعات الأخرى .
- جمع الحقائق والمعارف من القنوات الموثوق بها ، والإستناد إلى افتراضات تغطى العوامل الداخلية والخارجية .

وتمثل عملية الاستشراف أهمية فائقة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، خاصة أنه أصبح هناك اعتراف متزايد بأن التنمية هى عملية تغيير اجتماعى ، اقتصادى هيكلى عميق ، وهى بذلك يمكن أن تستغرق مدى زمنياً أطول من المدى المتعارف عليه فى التخطيط الاقتصادى .

1- George Gallupe. Gr., With William Proctor. "Forecast 2000" William Morrowarnd Company. Inc. New York, 1984., PP. 12 - 13 .

٢- *محمد بريش* : حاجاتنا إلى علوم المستقبل ، مرجع سابق ، صـ٣٩ .

3- Williamg. Sulliran & W. Wayre Elay Cambe. "Fundamentals of Forecasting" Reston Publishing Company, Inc. Virgrnia. U.S.A. 1977. PP. 6-5 .

وعلى المستوى العربى يلاحظ أن دراسات المستقبل لم تحظ بالاهتمام الكافى ، وهذا ينعكس فى الأوضاع العربية وماتتسم به من تلقائية واتباع أسلوب الإدارة بالكوارث، واتباع سياسات رد الفعل وعدم الأخذ بزمام المبادرة والمبادأة ، والإنكفاء على الماضى والإكتفاء باجترار فضل الحضارة العربية على الغرب. على الرغم من أن هذا لايغنى ولاينفع فى هذا العصر ، فالحضارة الإسلامية أنتجت "أناساً كان إيمانهم الساطع ويقينهم التام فى مستقبلهم بين يدى الله عز وجل حافزاً لهم على تخطى العقبات ، ومواجهة التحديات والعمل الصالح لقومهم والأجيال المقبلة بعدهم"[١] .

وهناك من يرى أن عمر البحث فى المستقبل فى حالته المعاصرة لايتجاوز العقدين الأخيرين من هذا القرن ، وبالتالى فهذه فترة غير كافية للحكم على هذا النشاط. كما يقرر البعض أنه ليس للبحث حول المستقبل تعريف مقبول لدى الجميع. حيث إنه فيما يتعلق بالمصطلح فإنه "فى اللغة الإنجليزية تتعدد المصطلحات لدى الخبراء فى الدراسات المستقبلية فهناك: "(Futuristics) (Future Researches) & (Future Studies) & (Futurology) & (Futures Analysis) & (Futurics) & (Forecasting) & (Prognostics) & (Futuribles)".[٢]

والمصطلح الذى يلقى قبولاً أكثر هو (Future Studies). وفى اللغة الفرنسية نجد ثلاثة مصطلحات (Planification, Prevision, Prospective). قد تعنى الدلالة نفسها عند ناطق اللغة الفرنسية العادى ولكنها عند أهل الإختصاص تختلف إختلافاً واسعاً ، ففى معجم "المنهل" نجد "Prospective تعنى الإستقبالية ، Prevision تعنى التنبؤ والتكهن والترقب والحدث والتخمين ، Planivication تعنى التخطيط والتصميم"[٣]. ولايختلف عن هذه المعانى معجم المنجد .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أنماطاً متعددة للدراسات المستقبلية تتحد وفق مجموعة من المحددات والعوامل منها : - مجال الدراسة .- التراكم المعرفى فى مجال التخصص

١- *محمد بريش* : حاجتنا إلى علوم المستقبل ، مجلة المستقبل العربى ، مرجع سابق ، صـ٢٧ .

٢- *هانى عبد النعم خلاف* :المستقبلية والمجتمع المصرى ،كتاب الهلال ، العدد ٤١٤ (نيسان - إبريل ١٩٨٦) ، صـ١٥

٣- *جبور عبد النور وسهيل إدريس* : المنهل ، صـ٩١ (بيروت دار العلم للملايين ، دار الآداب) ١٩٨٦م .

التى تنتمى إليه الدراسة. – البعد الزمنى للدراسة . – الإطار النظرى .– الإنتماء القومى والأيديولوجى للباحثين[١] .

وتتعدد أنماط الدراسات المستقبلية[٢] ، فهناك النمط الحدسى Intuitive والذى يستند إلى الخبرة الذاتية فى الأساس وهناك النمط الإستطلاعى Exploratory والذى يستهدف إستكشاف صورة للمستقبل المحتمل عن طريق نموذج صريح للعلاقات والتشابكات. وهناك النمط المعيارى Normative والذى يتميز بالتدخل الواعى من أجل تغيير المسارات المستقبلية فى ضوء أهداف محددة سلفاً ، وقد استخدم فى هذا النمط أسلوب الإستثارة الذهنية الجماعية وأسلوب دلفى . وهناك نمط رابع يركز على مجمل المتغيرات والمتشابكات والمسمى بنموذج الأنساق الكلية ، ويجمع مزايا الأنماط الثلاثة الأولى ويستند إلى التغذية الراجعة Feedback .

وعن أهم طرق التنبؤ المستقبلى يذكر كوفمان Kavffman أن هناك طريقة الإقتراع Polls ، وطريقة اللجان Commision ، طريقة دلفى. ويذكر تيودور جوردون أن أهم طرق التبؤ بالمستقبل هى[٣] :

(١) طريقة التنبؤ العبقرى وتعتمد على عمليات الإلهام والإيحاء لدى القائم بالتنبؤ ، مع إستخدام بصيرته ، وتستخدم هذه الطريقة فى العلوم الاجتماعية. وهناك تحفظات على هذه الطريقة حيث إنها يمكن أن تورط .

(٢) طريقة التقدير الإستقرائى : وهى طريقة إستكشافية ، تقوم على افتراض استمرار القوى والعوامل التى عملت على تشكيل الإتجاه فى الماضى .

(٣) طريقة الإجماع وتكنيك دلفى : وهى طريقة للبحث عن إجماع مجموعة من الخبراء حول قضية من القضايا أو مشكلة من المشكلات .

ويختلف مدخل دلفى عن باقى الطرق الكيفية فى الدراسات المستقبلية ، حيث يستخدم فى مدخل دلفى عدد كبير من الخبراء ويطلب منهم التعبير عن رؤيتهم الخاصة

١- *عواطف عبد الرحمن* : الدراسات المستقبلية (الإشكاليات والآفاق) ، عالم الفكر ، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع ١٩٨٨م وزارة الإعلام بالكويت ، الكويت ١٩٨٨م ، ص١٥ .

٢- المرجع السابق ، ص١٩ – ٢٠ .

3- ***Theodore J. Goroon*** : The Current methods of Futures, Research, N Alvin Toffler (The Futurists) Rondan House / New Yourk 1972, P., 166-P., 188 .

- ***Michal Firth*** : Forccasting Methods in Business and Mangment op.cit, P. 221

وآرائهم وفق النتائج الممكنة أو المحتملة للمتغيرات النوعية. وهؤلاء الخبراء يكونون بعيداً عن بعضهم البعض ، ويطلب منهم إستجابتين أكثر من مرة بعد إطلاعهم على نتائج ومتوسط معدلات الرأى فى كل دورة ، حيث ترسل لهم تساؤلات حول امكانية تغيير استجابتهم فى ضوء النتائج والبيانات التى جمعت من الجولة الأولى ، ويسألون عن الأسباب التى أدت الى تغيير استجابتهم النهائية ، ويطلب منهم أيضاً مزيد من التجويد الكيفى للتنبؤ . وتكرر هذه الخطوة إذا لزم الأمر .

وهناك مشكلات فى طريقة دلفى من أبرزها أنه عند الطلب من الخبراء ومراجعة آرائهم فى ضوء متوسط أو معدل الإستجابات ، قد تتأثر أحكامهم . بالإضافة الى أن استخدام عدد كبير من الخبراء والحاجة الى الشرح الدقيق لموضوع القضية ، قد يؤدى الى عدم إتاحة الفرصة أمام الخبراء للإستجابة . ثم إحتمالية التحيز وعدم إكتراث الكثير من الخبراء بالإستجابة بما يؤدى الى نقص فى الإستجابات الكيفية .

ومجمل القول فى أسلوب دلفى أنه يستخدم لإعطاء مؤشرات حول إجماع الآراء فيما يتعلق بما سوف يحدث وهذا ماحدث فى الدراسة الراهنة .

٤- طريقة المحاكاة Simulation :

وهذه الطريقة تتميز بالتعقيد لأنها تستخدم نماذج ديناميكية ، وتأخذ أشكالاً متعددة منها :

- متناظرات متماثلات متكاملة .
- متماثلات رياضية .
- متناظرات / متماثلات مجازية .

وتؤسس هذه الطريقة على ابتداع ظروف افتراضية يعالج الباحث المتغيرات خلال هذه الظروف ، ويلاحظ النتائج وهذا التكنيك مناسب فى الفصل الدراسى ، لأنه يساعد الطلاب على فهم المواقف غير المألوفة ، ويحدد كيفية التعامل معها . وتعد المتناظرات الرياضية أهم النماذج فى بحوث المستقبل ، كما أنها تتغير مع الزمن وهى مفيدة فى جملتها ولكنها عالية التكلفة ، وتستلزم معرفة القواعد والمتغيرات التى تعمل فى الظاهر ، بالإضافة الى ضرورة تحديد الأهداف ووجود مؤشرات ومقاييس تقيس درجة انجاز وتحقيق الأهداف . ويستخدم نموذج المحاكاة فى تطبيقات مختلفة تتضمن اشتقاق واختيار الإستراتيجيات الحربية والعسكرية ، وفى تدريس جوانب معينة من علم السياسة .

٥- طرق المصفوفات المتداخلة الأثر **Cross impact matrix methods** :

يطلق على العلاقات المتداخلة بين الأحداث أو المشاهدات وتطورها Cross impact وفى هذه الطريقة لو رمز لحدوث الحدث أو المشاهدة بالرمز Di حيث(i) تساوى N .... 1,2,3 مع الإحتمالات الممكنة Pi ∴]فإن السؤال يكون لو أن Pm = ١ وهذا إذا حدث الإحتمال Dm فكيف يحدث التغير Di .

٦- الأشجار المرتبطة المعيارية **Normative Relevance trees** :

تعتبر هذه الطريقة تطويراً لطريقة دلفى وطريقة السيناريو ، ويسمى الأسلوب أسلوب شبكة العمل أو الشجرة ذات الجذور الممكنة ، ويتضح فيها مدى المرغوبات المستقبلية الممكنة للمتغيرات النوعية ، وتقدر هذه المرغوبات بواسطة القائم بالتنبؤ أو بواسطة قائمة الخبراء. والشئ المرغوب فيه يأتى كهدف ولذلك يجب التحرك بجدية من أجل تحقيقه . ويمكن تقدير الجذور البديلة والتى عن طريقها يمكن تحقيق الأهداف .

٧- تحديد المدخلات والمخرجات :

وذلك بإستخدام مصفوفة المخرجات / المدخلات والتى يستخدمها الإقتصاديون لوصف المواقف بالتفصيل للقضية موضوع البحث :

٨- السيناريو[١] **Scanerio** :

وهو الأداه التى سوف تستخدمها الدراسة الراهنة فى العرض للرؤية المستقبلية المقترحة لتمويل التعليم الفنى فى جمهورية مصر العربية . وقد جاءت كلمة سيناريو فى فنون الدراما والمسرح تمثل الخطوط العريضة لحبكة رواية أو مسرحية . وقد استخدم لفظ سيناريو هيرمان كاهان Herman Kahan فى مصطلحات التخطيط فى الخمسينات والستينات ، وقد شاع استخدام لفظ السيناريو فى السبعينات من هذا القرن، حيث استخدمت صناعة البترول السيناريوهات للتعامل مع الحظر البترولى العربى . والسيناريو عبارة عن تاريخ للمستقبل أو هو عبارة عن قصة أو سرد قصصى يصف سلسلة الأحداث التى يمكنها أن تؤدى الى بعض صور أو حالات المستقبل ، وكذلك يصف الأحداث التى تظهر فى الحاضر باعتبارها تحدد الى شكل بعيد صورة الأحداث

1- Richard B. Heydinger & Rene D. Zentner, Multiple Scenario Analysis Introducting Uncertainty into the Planning Process in James L, Morrison, Willian L,Renfro, Wayne I, Boucher (eds), Applying Methods and Techniques of Fatures Rescearch. Jossey Bass Inc. Publicher San Francisco. 1983 P.52

المستقبلية ويلاحظ أنه فى كتابة السيناريو لابد من الإتساق المنطقى للأحداث من نقطة البداية علماً بأن إمكانية ظهور الأحداث المستقبلية مشتقة من تحليل اتجاهات الحاضر المستمرة من اجماعى آراء الخبراء. وعند التفكير فى المستقبل كسيناريوهات متعددة ، فإن القائمين بالتنبؤ يتعاملون مع سلاسل من الإتجاهات والأحداث وليس مع نتائج محددة ، وهذه السلاسل يمكن أن تشتمل على المتغيرات الديموجرافية والتطورات التكنولوجية والأحداث السياسية والإتجاهات الإجتماعية والمتغيرات الإقتصادية .ويشبه السيناريو كتابة قصة قصيرة وتحليل السيناريو فن أكثر منه علم .

خطوات بناء السيناريو : (١)

١- تحديد الأهداف والإطار الزمنى للسيناريو .

٢- النظر بعين الإعتبار إلى القوى الإقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مع الأخذ فى الإعتبار أن هذه القوى تتحرك ببطء ، وهذا يعنى أن تغير السياسات والإتجاهات العامة نحو القضايا يتطلب سنين وكذلك المتغيرات العالمية والمحلية فى الاقتصاد تأخذ مرحلة ممتدة من الزمن ، وهذا يستوجب أن يغطى السيناريو فترات زمنية مناسبة .

٣- اختيار عناصر السيناريو لابد من مراعاة عوامل البيئة الطبيعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية عند اختيار عناصر السيناريو ، حيث كلما زاد عدد العناصر الأساسية فى السيناريو كانت الحاجة الى عدد أكبر من السيناريوهات .

٤- عند وضع السيناريو لابد من استخدام مصادر ثابتة وصحيحة للمعلومات ، ولابد من ضبط المقدمات التى تعد افتراضات أساسية حول كيفية سلوك متغير معين فى سيناريو معين . وعموماً فإن وضع مقدمات للسيناريو لايحتاج الى معرفة كبيرة ، كما أنه ليس على درجة من الأهمية عند تقييم السيناريو .

٥- لابد من فهم الفروق والتمايزات بين الأحداث والمتغيرات وكذلك فهم توجهات الأحداث . ويجب أن لايزيد السيناريو عن ٢٠ صفحة .

1- Richard B. Heydinger and others. Op Cit. P. 58 .

طرق إنتاج وتوليد السيناريو : [١]

(أ) الطريقة الصعبة : وتشتمل على تماذج رياضية ونماذج كمبيوتر معقدة ، وتستخدم هذه الطريقة فى القضايا التى تحتوى على عوامل يمكن أن تقدر عددياً أو كمياً ، وتنتج هذه الطريقة سيناريوهات صارمة ودقيقة .

(ب) الطريقة السهلة : وهى طريقة حدسية تشتمل على خيارت فردية شخصية وتميل الى أن تكون كيفية أكثر منها كمية ، وهى غير محددة بقيود ولايلزم فيها التناسق وغير قابلة للتوالد .

وقد استخدمت الدراسة الراهنة الطريقة السهلة التى تعتمد على خيارات شخصية ، والتى تم التوصل إليها من خلال استطلاع آراء مجموعة من الخبراء فى مجال اقتصاديات التعليم والتمويل على المستوى النظرى الأكاديمى والمستوى التنفيذى[٢] بالإضافة الى النتائج التى حصل عليها الباحث من الدراسة التحليلية المقارنة لتمويل التعليم والتعليم الفنى فى عدد من الدول المتقدمة .

ومما سبق فإن التعريف بمفهوم إستشراف المستقبل والذى تتبناه الدراسة الراهنة هو تعريف محمد بريش والذى ينص على أن ":استشراف المستقبل هو النظر إلى الزمن القادم بنظر جديد ، ونظر ثاقب بغية تصور الواقع المقبل ، انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر ، واستيعاباً لعبر الواقع الراحل"[٣] .

الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة بمثابة المنطلقات المنطقية لأى دراسة لاحقة ، وذلك فى المجال البحثى الواحد. ونظراً لأن الدراسة الراهنة تستهدف التعرف على الإتجاهات الجديدة لتمويل التعليم فى الدول المتقدمة ، فإن التركيز سوف يتم على الدراسات الأجنبية. وسوف يتم ترتيب العرض للدراسات على أساس البعد الزمنى .

1- Ibid., PP. 62 - 63 .

٢- انظر قائمة الخبراء بالملاحق ص ٢٦٠ .

٣- *محمد بريش* : حاجتنا إلى علوم المستقبل ، مجلة المستقبل العربى ، مرجع سابق ، صـ٣١ .

أولاً : الدراسات الأجنبية :

(١) دراسة "تمويل التعليم فى البلاد العربية"[١] .

استهدفت الدراسة إجراء مسح الإتجاهات الحديثة – آنذاك – فى مجال تمويل التعليم فى البلاد العربية ، وتخيل للتوقعات المستقبلية فى هذا المجال. وتمثلت مشكلة الدراسة فى بيان وتطوير كيفية أحداث نمو وتطوير التعليم فى دول المنطقة العربية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى فى استعراض الاتجاهات التى تطبق فى تمويل التعليم فى المنطقة العربية ، وذلك من منظور اقتصادى بالإضافة إلى التحليل الناقد للتجربة العربية فى مجال تمويل التعليم فى الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٧٠م. وقد استندت الدراسة إلى ماصدر من دراسات عن اليونسكو والبنك الدولى والمنظمات الدولية الأخرى.

ومن أبرز النتائج التى أسفرت عنها الدراسة مايلى :

- ضرورة التركيز والتشديد على استخدام اجراءات وتقنيات حديثة فى مجال تمويل التعليم ، والإستناد إلى معايير مدروسة واستخدام موازنات الآداء وموازنات البرامج ، ونظام الموازنات التخطيطية المبرمجة .
- عدم التقليل من أهمية إشراك الجماهير فى إدارة وتمويل التعليم ، وضرورة اتباع مداخل التعليم الموجه فى أسرع وقت .
- لابد من ضرورة التدريب الحديث فى مجال المبانى المدرسية فيما يتعلق بمواد البناء وطرقه.
- لابد من مشاركة المجتمعات المحلية بالمال والعمل ، مع ضرورة تحديد أفضل للعام الدراسى واليوم الدراسى وحتمية تغيير المفاهيم القديمة .
- لابد من تقليل الفاقد الذى يصل إلى حوالى أكثر من $\frac{١}{٤}$ مجمل النفقات التربوية فى المنطقة العربية والمتمثل فى ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب وسوء الإدارة .

1- ***Al-Ghannam. M.A*** : Financing Education in the Arab States IIEP Occasional Survey of Recent Tends and Future Prospects, Paper No. 20, UNESCO : International Institute for Educational Planning, France, Paris1972 .

- توقعت الدراسة إرتفاع النفقات الجارية فى التعليم فى المنطقة العربية إلى ٢,٣٤٩,٣٨٠,٠٠٠ دولار (سعر ثابت) فى عام ١٩٨٠م مقارناً بـ ١,٠٤٠,٥٧٦,٠٠٠ فى عام ١٩٧٠م .
- وتوقعت الدراسة إرتفاع النفقات الرأسمالية ٢٠٦,٦٥٦,٠٠٠ دولار عام ١٩٧٠م إلى ٥١٥,٧٨٩,٠٠٠ دولار عام ١٩٨٠م .

(٢) دراسة (تمويل المستوى الأول والثانى من التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية) [1].

تأتى هذه الدراسة ضمن مشروع أبحاث I I E P فى تمويل الأنظمة التعليمية وتشير هذه الدراسة إلى أن الهدف من هذا المشروع اكتشاف الوزن الحقيقى للعقبات والقيود التمويلية للأنظمة التعليمية فى الدول النامية عبر الثمانينيات ، وذلك لتحديد الإستراتيجية التمويلية الملائمة للواقع الاجتماعى والاقتصادى ، ثم التوصل إلى حلول بديلة (هياكل تمويلية جديدة - تكنولوجيات جديدة) وذلك بتقليل الكلفة وتحسين الكفاءة للوصول إلى إتزان أفضل بين الأهداف التربوية والمصادر التمويلية المتاحة .

وتمثلت مشكلة الدراسة فى عرض الطرق المختلفة لتمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على دور أكثر للحكومة الفيدرالية فى المستوى الأول والثانى فى التعليم العام .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى فى المسح التفصيلى للطرق المختلفة لتمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية وبيان أساليب وأنماط التمويل فى الماضى والحاضر، وتُعرض للدعم التمويلى المحلى من خلال ضرائب الملكية وضرائب الملكية التعليمية ، وتوضيح العلاقات المالية المتبادلة بين الحكومات ، ثم استعراض دعم الولاية للمدارس من خلال المنح المباشرة والمساعدات المطلقة ، ومنح المساواة والمنح التى تحدث نوعامن العدالة. ثم استعراض الدعم الفيدرالى للمدارس وذلك من خلال العرض لقانون التعليم الفنى وقوانين التربية والعلوم وقواعد المساعدات الفيدرالية للتعليم .

وكان من أبرز نتائج الدراسة التأكيد على أنه فى معظم البلدان يمول المستوى الأول والثانى من التعليم - فى الغالب - من العوائد الضريبية للدولة. كما أن نظم

1- ***Werne. Z. Hirsh*** : Financing Public First-level and Second-Level of Education in the U.S.A. (***Financing Eeducaional Systems***: Specific Studies3 UNESCO International Institute for Educational Planning, France, Paris, 1973 .

التمويل المركزية تتكيف مع الأشكال المختلفة للإدارة. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية حالة بالغة الصرامة فى اللامركزية العالية فى إدارة وتمويل المستوى الأول والثانى من التعليم العام. كمابينت الدراسة أن اللامركزية الشديدة فى التمويل والإدارة فى التعليم فى أمريكا لم تنتج طبقاً للحاجات النوعية أو الخاصة لهذا النظام ، ولكن تأتى نتيجة لتوجه سياسى ، إذ أن هناك عدم ثقة فى كفاءة الحكومة المركزية. وأسفرت الدراسة أنه على الرغم من تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوصية عظيمة من حيث النشاط الاقتصادى والتقدم الصناعى والحضارى ، إلا أن بقاء تمويل التعليم معتمداً فى الأساس على الحكومة المحلية يعتبر واحداً من أكبر المشاكل فى مشروع التعليم العام. كما أن الإعتماد الإستثنائى على ضرائب الملكية فى المناطق التعليمية المحلية ، يعد من أهم الصعاب التى تواجه التعليم العام فى أمريكا. كما أبرزت الدراسة بأن القول بافتراض أن التمويل الفيدرالى وتمويل الولاية سوف يحل مشاكل التعليم لهو تبسيط شديد للأمور ، لايحل المشكلات التى يعانى منها التعليم فى الولايات المتحدة ، ولابد من استخدام كل الموارد المتاحة استخداماً فعالاً وبكفاءة عالية .

(٣) دراسة (تعبئة الموارد الداخلية للتعليم النظامى وغير النظامى) : [١]

هذه الدراسة عبارة عن تقرير ختامى لحلقة دراسية أعدها مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية. واستهدفت وضع مفاهيم ومداخل ملائمة ، تسمح بالتصدى لبعض المشكلات التى تطرح فى ميدان تعبئة الموارد الداخلية للتعليم النظامى وغير النظامى وكانت المشكلة الرئيسية للحلقة هى مواجهة الاحتياجات المتزايدة للموارد النقدية والعينية للنظام التعليمى اللازمة للتوسع فيه. بالإضافة إلى تصدى الحلقة لمشكلات منها :- تحديد نطاق التعليم غير النظامى وعلاقته بالتعليم النظامى. - ثم نقد التعليم النظامى الحالى لنزوعه نحو نوع من الإمتثالية Conformisme ، بالإضافة إلى أنه لايشكل حافزاً فعلياً للتنمية ممايوجب التطلع إلى نمط جديد من النظام التعليمى يحفظ مكاناً كافياً للإبتكار والإبداع ولايهمل الضعفاء من التلاميذ. وانتقدت الحلقة الثقة المفرطة

١- نشرت هذه الدراسة بمجلة التربية الجديدة ، العدد ١٧ ، نيسان إبريل ١٩٧٩م . وقد نظمت سكرتارية منظمة اليونسكو فى باريس هذه الحلقة فى الفترة من ١٩-٢٣ حيزران يونيو ١٩٧٨م ، وقد شارك فيها عدد من الإختصاصيين الوطنيين إلى جانب نظرائهم فى سكرتارية المنظمة .

التى يمنحها المخططون التربويون لاحتياجات اليد العاملة ، وللطلب الاجتماعى ، والتشديد على أن المطلوب الاهتمام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية فى جملتها .

وقد استخدمت الحلقة فى إعداد تقريرها الختامى المنهج الوصفى ، والذى استند إليه المشاركون فى وصف الصيغ المعتمدة لتعبئة الموارد الإضافية .

وكانت أهم النتائج التى أشار إليها التقرير الختامى ما يلى :

- هناك أمثلة واقعية على اقتسام مدخلات التعليم من مدرسين وإنشاءات وأدوات وكتب بين التعليم النظامى وغير النظامى وهناك حاجة ماسة للتعرف على كيفية هذا الإقتسام واقتسام كل مايمكن اقتسامه .
- تعد اللامركزية حيوية للمشاركة ، إذ أنه فى النظام المركزى لاتراعى الرغبات الحقيقية للمستفيدين بالخدمة التعليمية .
- لابد من تكامل المسئولية عن أنواع التعليم المختلفة بين السلطات والهيئات المحلية والمركزية.
- اعتمدت الحلقة التصنيف التالى بشأن مصادر التمويل النقدية والعينية : (- القطاع العام الوطنى أو فرع الوطنى أو الولائى أو الإقليمى - القطاع العام المحلى "المجتمعات المحلية". - الأفراد والأسر. - المؤسسات الإنتاجية. - المساعدة الخارجية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف) .
- وعن أنواع الموارد فقد تم اعتماد التقسيم التالى : (- الموارد المالية. - الموارد العينية وتتفرع إلى خدمات ، سلع استهلاكية ، مبانى ، تجهيزات) .
- اعتمدت الحلقة معيار الفعالية وبخاصة الفعالية الخارجية أى من وجه نظر الإنتاجية الاقتصادية - الاجتماعية. وذلك من أجل تقدير الموارد وتقييم طرائق استخدامها.
- هناك حكومات مازال بإمكانها أن تزيد من حجم ميزانيتها التعليمية عن طريق فرض رسوم إضافية على المؤسسات الاقتصادية ومنح امتيازات ضريبية لها. فرض ضرائب على الأملاك العقارية وتخصيص موارد للتربية فى مشروع بناء المساكن. منح تسهيلات تسليف للمؤسسات التربوية عبر الشبكات المصرفية. إنشاء صناديق وطنية خاصةً لخفض الفوارق بين المناطق والأوساط الحضارية والريفية .
- لابد من إقامة آليات ثابتة بصورة تدريجية لتمويل التربية والحفاظ على ديمقراطية التعليم.

- لابد من الإقتناع بأن التعليم الخاص يسهم فى توسيع التعليم ويمثل أحد البدائل المعتمدة لذلك التوسع فى كثير من البلدان ، مع ضرورة مراقبة هذا التعليم الخاص لضمان اندماجه ومسايرته لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى ترسمها الحكومات.
- لابد من مسايرة التخطيط التعليمى للتخطيط فى سائر قطاعات النظام الاقتصادى والاجتماعى .
- إن نظام إجراء عقود مع المؤسسات الإنتاجية لأغراض تربوية لحفظ الإعداد المهنى وتفعيل العلاقة بين التنمية ودنيا العمل يحقق فوائد كثيرة كماحدث فى بعض الدول .
- بالنسبة للمساعدات الخارجية هناك بعض الشروط يفرضها مانح المساعدة على المستفيد كإعتماد أدوات أو تقنيات متطورة جداً لاتلائم المجتمع المتلقى. ويعد هذا من سلبيات المساعدة الخارجية .
- هناك موارد محلية وفيرة (أراضى ، مبانى ، مواد ، يد عاملة) يمكن الإستعانة بها فى تشييد المبانى التعليمية ، والإستغناء إلى حد ما عن الموارد النادرة المالية والبشرية، والتحرر من البيروقراطية والقضاء على عدم ملاءمة المناهج التعليمية ، واعتماد التخطيط للمبانى التعليمية فى إطار التخطيط والخريطة المدرسية ، وإحداث توازن ملائم بين المستوى القومى والإقليمى والمحلى. وعدم اللجوء إلى مقننات مستوردة من البلاد الصناعية لاتلائم الظروف الفنية والاقتصادية للبلدان النامية. واعتماد مفهوم المدرسة كوحدة إنتاجية .

(٤) دراسة (تمويل التعليم) [1] :

استهدفت هذه الدراسة السعى نحو تحقيق أفضل توزيع للمخصصات التربوية فى الموازنات المحدودة ، وذلك عن طريق إيجاد إمكانيات تحسين الكفاية والعدالة فى التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تمثلت مشكلة الدراسة فى كيفية تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية فى ضوء التسليم بأن التربية غير قاصرة على الفصل المدرسى ولكنها تشتمل على المنزل والرفاق والعمل .. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

1- ***Geske G. Terrg and Mcmahon W. Walter (ed)*** : Financing Education, Overcoming Inefficiency and Inequity, the Unversity of Ulinois Press, U.S.A. 1982 .

ومن أبرز نتائج الدراسة التوصل إلى إمكانية العمل على إيجاد آليات لتحسين الكفاية بغير إنقاص للعدالة ، وزيادة العدالة بغير إنقاص أو تقليص للكفاية. كما أن تحسين الكفاية يعد مصدراً من مصادر تحسين التمويل. كما أن ميزانيات المدارس والمؤسسات التعليمية لاتستطيع التحكم فى الظروف والعوامل التى تشارك المدرسة فى عملها. كما أن تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية ينتج من خلال تحسين التربية للجميع ومشاركة جميع قطاعات المجتمع .

(٥) دراسة بعنوان إدارة التمويل المدرسى [1]:

تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى التصدى لوضع دليل عمل للعاملين فى الحقل التربوى من معلمين ووكلاء ونظار ورؤساء أقسام ومديرين وأمناء المخازن ، أعضاء اللجان التربوية ومقدمى ومعدى البرامج أثناء الخدمة وذلك فى مجال تمويل المدارس فى المملكة المتحدة.

وترى الدراسة أن المعلمين معنيون بدراسة نقص الأموال فى المدارس ، كما أنهم يعانون من قسوة الحصول على الأموال اللازمة. وترتكز الدراسة على ثلاثة افتراضات:

(١) هناك إهمال مروع لدراسة كلفة المدرسة .

(٢) إن اصلاح الإهمال السابق قد يحد أو يخفف من المشاكل الراهنة .

(٣) إن الإدارة المهنية والمناسبة لتمويل المدارس يمكن أن تفتح إمكانيات وتسهيلات جديدة للمدارس .

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخى فى عرض ماضى تمويل المدارس فى المملكة المتحدة ، بالإضافة إلى المنهج الوصفى التحليلى عند عرض وتحليل حاضر التمويل فى المدارس. ثم عرض الباحث لإدارة التمويل فى المستقبل من خلال إدارة وقت المدرسة والميزانيات المستقلة للمدارس .

وكان من أبرز نتائج الدراسة الآتى :

- لوحظ على السياسات الجارية لسلطة التعليم المحلية فى المملكة المتحدة عجزها عن إنتاج قاعدة بيانات كافية عن المدارس ، خاصةً فيمايتعلق بنفقات المدارس. وفيمايتعلق بضرورة دراسة الوحدات المدرسية المنخفضة الكلفة فى المناطق المتعددة ، وأسباب هذا الإنخفاض .

1- ***Knight, Blan*** : Managing School Finance, Liver Pool, England, 1983 .

- أشارت الدراسة إلى ضرورة تطوير مهارات إدارة التمويل للمسئولين وتحسين الممارسة والتطبيق ، وإعطاء مقررات فى إدارة تمويل المدارس ، وتشجيع البحوث حول الكلفة التعليمية والتمويل التعليمى .
- ضرورة إختيار العام الدراسى ذى الأربعةفصول .
- تحسين الإحصاءات القومية وتحليل معيارى واسع لكلف المدارس. والعمل على إيجاد دليل للأسعار القياسية المدرسية. واعتبار المدارس مراكز كلفة محلية وتحقيق المرونة التمويلية فى المستقبل ، وخاصةً فيمايتعلق باستخدام الوقت .
- ضرورة تقديم بونات تعليمية مصغرة والبحث عن أنظمة حسابات غير مركزية .

(٦) دراسة (تمويل التعليم فى انجلترا) : [1]

تمثلت مشكلة الدراسة فى محاولة معالجة عوائد ومخصصات التربية ومصادرها وتوزيعها ، والإجابة عن تساؤلات دور السلطة المحلية ومن الذى يصنع قرارات الميزانية وأين تذهب الأموال المخصصة للتعليم ومن أين تأتى ؟ ...

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى واستعانت بجداول عن النفقات الفعلية لكل طالب فى المقاطعات الإنجليزية. (بيانات عام ١٩٨١/٨٠م) وتصدت الدراسة لبيان العوامل الهامة فى عملية صنع الموازنة .

وكان من أبرز نتائج الدراسة أن وحدة الكلفة لكل طالب فى ظل نوعية معينة من المدارس ، جاءت متساوية تقريباً عبر المقاطعات المختلفة. فمثلاً تراوحت وحدة كلفة الطالب فى المدارس الإبتدائية بين ٥١٣ إلى ٥٦٨ جنيه إسترلينى ، وفى المدرسة الثانوية تراوحت بين ٧٢٨ إلى ٧٦٤ جنيه إسترلينى. وكذلك أبرزت الدراسة أنه على الرغم من تركز السلطة فى يد الحكومة المركزية إلا أن السلطات المحلية تقاوم لتملك بعض النفوذ والمسئولية. وتحاول الحكومة المركزية التحكم والسيطرة فى نفقات الحكومات المحلية .

وبينت الدراسة أن المصدر الأساسى لعوائد التربية يقرر بواسطة مجلس البلدية أو المقاطعة ، وذلك مثل ضرائب الملكية فى أمريكا حيث تمول الضرائب فى انجلترا جميع

1- ***Crocker Horstman. J, Nancy*** : The Financing of Educationin England Comparative Education Review, Volume. 31, No. 2, 1983 .

خدمات الإقليم أو المقاطعة إلى جانب التربية التى تحصل فى بعض الأحيان على أعلى نصيب من الضرائب. كما أن هناك منحاورسوماعلى بعض الخدمات ، وكذلك المنح الحكومية المباشرة تخصص لأغراض عامة .

ومما يميز التجربة الإنجليزية أن هناك مسحاسنويا للنفقات العامة يستند إليه عند إصدار القرارات الحكومية فيمايتعلق بالنفقات العامة للسنوات الثلاث القادمة. ويتمثل فى سياسة الحكومة فيمايسمى بالورقة البيضاء السنوية ويتم هذا المسح من خلال مفاوضات مع السلطة المحلية .

كما أبرزت الدراسة أن تمويل التعليم فى المملكة المتحدة ليس بالأمر السهل اليسير. إذ أن الحكومة المركزية هى القوة الحقيقية فى التمويل التعليمى والتأثير على كيفية وأين ينفق المال .

(٧) دراسة (تمويل التعليم ومصادره) : [1]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى الخلل الخطير المتمثل فى قلة الإهتمام بإدارة المصادر داخل الإدارة التربوية ، والتأثيرات السطحية لممارسات الإدارة التربوية على المصادر التربوية.

استهدفت الدراسة تصحيح الخلل السابق ، وتوضيح ضرورة الإدارة الفعالة لمصادر التمويل والاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة خاصةً فى ظروف تزايد النفقات وقلة الموارد .

وقد حاول دنسون Dnnison معالجة نفقات تمويل التعليم العالى فى بريطانيا حيث استخدم المنهج الوصفى فى العرض لمفهوم الكلفة فى التربية والاقتصاد ، ومستقبل العمل والتربية وتوزيع المصادر ومستوياتها (حكومية مركزية - سلطة محلية - سلطة محلية تربوية - مؤسسات) وكذلك القرارات التمويلية ، وقضية مصادر التمويل والمناهج والمعلمين ومعدلات المعلمين للطلاب ، ومرتبات المعلمين فى انجلترا وويلز.

من أبرز نتائج تلك الدراسة أنها أظهرت أن هناك ضعفا فى المعايير الحالية التى على أساسها تحدد مرتبات المعلمين. وأن هناك حاجة ماسة لرفع الوعى التمويلى لدى المعلمين ، ومعالجة قضايا الإنكماش الاقتصادى والتخصصية وكلفتها وآثارها على مصادر تمويل التعليم. وأشارت الدراسة إلى أهمية التركيز على سندات التعليم والقروض الطلابية لتمويل التعليم فى بريطانيا. وأظهرت الدراسة أن هناك اختلافاً شديد الإتساع فى

1- ***Dennison, W.F***: Educational Finance and Resources, Croom Hdm London, 1984 .

النفقات المخصصة لكل طالب عبر السلطات المحلية فى انجلترا ، بالإضافة إلى وجود مشاكل منهجية عديدة فيمايتعلق بالتمويل وعلاقته بالتغيرات فى هياكل السلطات المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة إدارة المصادر التربوية ، بشكل تعاونى فى وجود خطة واضحة للإنفاق قبل بداية العام المالى. وأبرزت الدراسة أهمية التركيز على أن تتم صناعة قرارات الميزانية عن طريق سلسلة من الخطوات الفنية بواسطة متخصصين فى هذا المجال ، من خلال شبكة عمل تؤسس بواسطة الأحزاب الرئيسية السياسية ، على أن يشارك فى وضع ميزانية التعليم رئيس لجنة التربية ورئيس مكتب التربية. وأوضحت الدراسة ضرورة أن يؤخذ فى الإعتبار النظرة المستقبلية فى سياق الحاجة إلى مزيد من التعلم والتغير السريع فى البنية والظروف التكنولوجية ، مع الأخذ فى الإعتبار عنصرى الكفاية والكفاءة وضرورة الدعم الشعبى لتمويل التعليم ، والإهتمام بإرضاء الزبون .

(٨) دراسة (التربية من أجل التنمية : تحليل لخيارات الاستثمار) : [١]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى بيان علاقة التربية بالتنمية وأن التربية هى استثمار على المستوى الخاص والمجتمعى ...

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى لمعالجة مشكلتها. وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها : طبقاً لتقديرات البنك الدولى ازدادت حصة التربية من مجمل الناتج القومى فى الدول النامية إلى أن وصلت إلى ٤,٥٪ عام ١٩٨٤م. كما ازدادت حصة التربية من ميزانيات الحكومات لتصل إلى ١٦,١٪ عام ١٩٨٤م ، وذلك بسبب ثقة الحكومات بالتربية فى أنها قادرة على إحداث النمو الاقتصادى والإمداد بالقوى العاملة الماهرة اللازمة لهذا النمو .

أبرزت الدراسة أن هناك تحذيرات من حدوث أزمة فى تمويل التعليم وقد بدأت الاتجاهات نحو الإنفاق التربوى تتغير بسبب ظهور البطالة بين المتعلمين ، وندرة القوى العاملة الكفء وهجرة العقول Brain-Drain مما أدى إلى ظهور شكوك حول الدور الاقتصادى للتربية ، فضلاً عن مناقشة قطاعات أخرى (مثل الصحة والدفاع والسكان والغذاء ، للاستثمار التربوى) .

1- ***Pascharpoulos. George and Wood Hall Maureen***: Education for Development an Anaylsis of Investment Choices, Published for the World Bank, Oxford University Press, 1985 .

وبالإضافة إلى ماسبق وبسبب الركود العالمى ، ظهرت عقبات تمويلية لقطاع التعليم ، حيث بدأت كثير من الدول النامية تخفيض حصة التربية فى الميزانيات الحكومية. وقد بينت الدراسة أن هناك الكثير من الجهود قد بذلت فى هيئة أبحاث وتحليل للطرق البديلة لتمويل التعليم ، خاصةً فيمايتعلق باسترداد الكلفة وإعادة توزيع العبء التمويلى للاستثمار التربوى ، وقد استخدمت بعض الدول الرسوم الدراسية ورسوم الامتحانات والقروض الطلابية والمنح الحكومية كطرق بديلة لتمويل التعليم. وقد استخدمت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة نظام البونات التعليمية بقصد إحداث التوازن بين التمويل الخاص والعام .

(٩) دراسة (الإدارة التربوية : المفاهيم والممارسات) : [١]

تجدر الإشارة إلى أن أحد أقسام هذه الدراسة جاء بعنوان (تمويل المدرسة والإنتاجية) وقد تمثلت مشكلة هذا الجزء من الدراسة فى الأسئلة التالية :

(١) ماحصة المدرسة من المساهمات على المستوى المحلى ومستوى الولاية ومستوى الحكومة الفيدرالية ؟ .

(٢) لماذا يتزايد تطلع السلطات المحلية المدرسية لدور الولايات فيمايتعلق بالعوائد التربوية ؟

(٣) ماوجه الخطأ فى الإعتماد على ضرائب الملكية كمصدر تمويل للمدارس ؟

(٤) ما المشاكل المالية التى تنفرد به المدارس الريفية ؟

(٥) إذا حدث تقلص فى ميزانية المدرسة بنسبة ١٠٪ فماهى البنود التى سوف تخضع للتقليص وماهى المخاطر المترتبة على ذلك ؟

(٦) كيف تزداد إنتاجية المدرسة بدون تغيير فى النفقات ؟

(٧) ما الإتجاهات التمويلية التى سوف تؤثر على إدارة المدرسة فى التسعينات ؟

وقد استهدف هذا القسم من الدراسة الإجابة على التساؤلات السابقة. وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفى فى تحقيق الهدف .

وكان أهم ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج مايلى :

- مولت المدارس فى أمريكا بالمشاركة بين المحليات وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية. وكان النصيب الأكبر من مصادر الولاية والجزء الأصغر من المصادر

1- ***Luneburg.C.Fredand Ornstein C.Allan:*** Educational Administration Concepts and Practices, Woods Worth Publishing Company, Belomnt, Califorinia, U.S.A. 1991 .

الفيدرالية ، وذلك منذ أوائل القرن العشرين ، ثم لوحظ إنخفاض فى الدعم الخاص بالولاية والدعم المحلى. وزاد الدعم الفيدرالى مع بداية الثمانينات ، ثم أخذ بعد ذلك فى الإنخفاض.

- على الرغم من أن تمويل المدراس فى الولايات المتحدة بنى على أساس مبدأ المساواة فى الفرص إلا أن هناك اختلافات واسعة فى القدرة التمويلية عبر الولايات والمناطق التعليمية .
- تتلقى الولايات الفقيرة التى تقع فى الجنوب والجنوب الغربى من الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الأموال من الحكومة الفيدرالية أكثر من الولايات الغنية .
- هناك طرق أساسية تستخدمها الولايات فى تمويل التعليم العام بها وهى :

(أ) نموذج المنح المباشرة ، ويعد أقدم النماذج على الرغم من أنه أكثر الطرق إتصافاً بعدم المساواة ، لأنه يبنى على أساس كمية مضاعفة ثابتة على عدد الطلاب المقيدين.

(ب) خطط المساواة لتدعيم المناطق المدرسية الأقل ثروة .

(جـ) خطة التسوية فى الطاقة أو القدرة المالية والتى تعالج بواسطة معدلات إرتدادية للثروة.

(د) خطة الطلاب المقيدين فى الدراسة والتى تتعامل مع خصائص الطلاب والبرامج الخاصة .

- يمكن تطوير الميزانية من خلال أربعة نشاطات رئيسية :

(أ) التخطيط وتحديد الأولويات .

(ب) التعامل مع الأهداف وفق معايير ذات قيمة .

(جـ) التساؤل والإستجواب للأفراد حول ترتيب الأولويات .

(د) القيادة والسيطرة والتحكم والتوجيه من خلال التعامل مع الموجودات العينية والأموال المنفقة.

(١٠) دراسة (تمويل المدرسة) : [1]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى تحريك تمويل المدرسة نحو اتجاهات جديدة مثل الإنتاجية واستخدام الأموال ومقدار الإنجاز الطلابى وتحديد كمية الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف القومية ، وكيفية توزيع هذه الأموال بفعالية وبالتساوى عبر الإدارات التعليمية والمدارس والبرامج والدارسين .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى عند تناولها لنظم الضرائب والمنح الحكومية وصيغ التمويل التعليمى التقليدية ، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة :

1- ***Odden, Allan and Picus lewrence*** : School finance (A Policy Prespective) Mc Graw-Hall, Inc. U.S.A., 1992 .

- التأكيد على الحاجة إلى صيغة جديدة لتمويل المدارس تراعى العدالة الأفقية والعدالة الرأسية .
- أظهرت الدراسة أن ضريبة الملكية لم تكن ضريبة شعبية وعلى الرغم من ذلك كانت واستمرت الدعامة للحكومة المحلية فى التمويل التعليمى ، وقد أدت إلى زيادة فى العوائد خلال مراحل النمو الاقتصادى .
- وأظهرت الدراسة أن القضية الأساسية هى كيفية استخدام الأموال المتزايدة والمخصصة للتعليم ، كما أن حل هذه القضية يتمثل أساساً فى التحسين الفعلى فى آداء الدارسين وتحسين إنتاجية نظام التعليم العام على مستوى الدولة ، وتجنب التجاوزات والتوزيع العادل للأموال على المدارس. وتمثل هذه القضية رأس القضايا المطروحة على أجندة التسعينات .
- ولدت حركة إصلاح التمويل المدرسى فى الثمانينات اهتماماً ذى اعتبار فيمايتعلق باستخدام الحوافز المادية لتحسين الآداء المدرسى .
- وقد استخدمت ثلاثة أنماط من الحوافز :

(١) حوافز مباشرة . (٢) حوافز الآداء والإنجاز المدرسى .

(٣) موازنة الحوافز المبنية على أساس برامج الإدارة .

- لكى تشجع الولايات اللامركزية استخدمت حوافز للأفراد أو إمداد الإدارات بحصص أكبر من مساعدات الولاية فى شكل منح عامة .

(١١) دراسة (التعليم المهنى فى النظام المزدوج فى جمهورية ألمانيا الإتحادية):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة فى العرض لبنية التعليم المهنى فى ألمانيا وبيان الجهات التى تشارك فى تمويله وقد استندت الدراسة فى معالجتها لأهدافها المنهج الوصفى. وقد استخدمت الدراسة البرهنة على جدارة التعليم المهنى فى النظام المزدوج فى ألمانيا ، والذى يجمع بين مزايا التعليم فى كل من المؤسسات والمدارس معاً ، بمايمكن الشباب من توظيف قدرتهم والمساهمة فى تطوير عالم العمل والتقنية وحماية البيئة والتعاون الدولى.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة :

- يتحمل القطاع الخاص نفقات التعليم فى المؤسسة ، بينما تسدد نفقات المدارس المهنية من الأموال العامة ، وعلى هذا الأساس تتحمل المؤسسات معظم النفقات .

1- ***Ortle b Rainer***: Berufsaus Bildung In Dualen System In Der Bundes Republik Devtsch Land, Der Bundesminister fur Bildung and Wissenschaft, Bonn, 1992 .

- تصرف المؤسسات القائمة بالتعليم حالياً حوالى ٢٣ مليار مارك ألمانى سنوياً للتعليم المهنى. ولم تحتسب فى هذا المبلغ قيمة الإنجازات الإنتاجية للتلاميذ المهنيين أثناء فترة التعليم .
- تقدم الدولة إلى جانب ماسبق معونات مالية إضافية لأولئك الأشخاص الذين لايمكن لهم أن يتخرجوا من التعليم فى المؤسسات بنجاح دون دعم مالى إضافى ، بسبب عدم حوزهم على شهادات مدرسية أو لأسباب اجتماعية. وتأخذ هذه المعونات شكل معونات للشبيبة المتضررة التى هى بحاجة بعد المدرسة إلى تدريب سابقٍ للتعليم المهنى. وكذلك تأخذ المعونات شكل معونات فردية إضافية للتلاميذ المعوزين .
- إن المتطلبات المهنية تتغير باستمرار ، وتتغير أحياناً مجالات مهنية كاملة ، لذلك لايمكن فى يومنا هذه أن ينتهى التعليم بإنتهاء التعليم المهنى .
- إن وزير التعليم والعلوم فى الحكومة الإتحادية هو وزير التنسيق واعتماد الأسس فى التعليم المهنى ،أما الوزارات الأخرى فما عليها سوى أن تتكيف مع وزارة التعليم والعلوم.
- هناك فى ألمانيا قانون للتعليم المهنى لعام ١٩٦٩م يحدد الشروط القانونية الأساسية للتعليم المهنى ، كما أن هناك قانونا ينظم الحرف اليدوية .
- يتميز النظام المزدوج بمشاركة ممثلين عن أرباب العمل ونقابات العمال والولايات والحكومة الإتحادية فى اللجنة الرئيسة للمؤسسة الإتحادية للتعليم المهنى .
- ترفع ألمانيا شعار تعليم مهنى للجميع ، وذلك بتقديم فرص تعليمية متنوعة وتعليم تكميلى يتمشى مع متطلبات عالم العمل .
- إن التعليم المهنى فى ألمانيا لاينتهى إلى طريق مسدود ، ولكنه يبقى مفتوحاً لخيارات عديدة.
- إن الهدف الأساسى للتعليم فى ألمانيا مساواة التعليم المهنى مع التعليم العام.
- يلعب نظام التعليم المزدوج فى ألمانيا دوراً أساسياً فى عملية الإندماج الأوروبى .

(١٢) "دراسة عن قبول مديرى المدارس العامة وغير العامة فى ولاية اركنساس لنظام البونات التعليمة" : (١)

تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى التعرف على مواقف مديرى المدارس العامة وغير العامة فيمايتعلق بسندات التعليم والتى كانت تمثل أحد قضايا الحملة الرئاسية عام ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من معارضة الرئيس كلينتون لنظام البونات التعليمية بعد أن كسب معركة الرئاسة ، إلا أن هذه القضية لم تحذف من الأجندة السياسية القومية فى أمريكا .

وقد استخدمت الدراسة أدوات الدراسة الميدانية من استبيانات ومعالجات إحصائية باستخدام T test Independent لتحليل البيانات التى تم الحصول عليها .

وتركزت نتائج هذه الدراسة بعد تحليل استجابات عينة مكونة من ٥٢ مدير مدرسة خاصة ، و١٥٦ مدير مدرسة عامة ، عن البنود الثمانية التى شملتها الإستبانة ، فى الآتى :

- أكدت الدراسة ودعمت حقيقة الإفتراض القائل بأن أصحاب المدارس العامة وغير العامة سوف لايوافقون على آداء خطة البونات .
- فضل موظفو المدارس غير العامة نظام البونات بينما عارضه موظفى المدارس العامة.
- على الرغم من أن العينة فى ولاية اركنساس لاتمثل الأمة بكاملها إلا أنها تعد مؤشر يمكن تعميم نتائجها على المستوى القومى .
- هناك محاولات لتغيير دستور ولاية اركنساس للسماح للمال العام بأن يستخدم كسندات أو بونات للتعليم فى المدارس الخاصة .

(١٣) دراسة (آثار توفيق الأوضاع الاقتصادية على التعليم : مراجعة للخبرة الآسيوية) : (٢)

تمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤلات : ماخبرة الدول النامية فى آسيا فيمايتعلق بتبنى سياسات توفيق الأوضاع للبنى الاقتصادية ، واثر ذلك علي التدني في الاستثمار العام في التعليم ، وتدنى المؤشرات المتعلقة بالكم والكيف فى التعليم ؟

1- ***Dickinson, Geraldand Others***: A study of Arkansas's public and Non - Public School Administration Receptivity to Avoucher system: Education, Volume 114, Spectrum Printing Inc, Appleton, Wisconsin U.S.A, 1994 .

2- ***Jandhyala B.G. Tilak*** : The Effects of Adjusttment on Education : A Review of Asian Experience, Prospects, Vol, xxv, no.1. March 1997 .

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن فى استعراض آثار برامج توفيق أوضاع البنى الاقتصادية ، فى الإقليم الآسيوى والدول الأفريقية. وقد استندت الدراسة إلى اصدارات البنك الدولى I M F ، وإحصاءات اليونسكو فى معالجة المشكلة .

وقد استندت الدراسة إلى :

- يوجد ارتباط قوى بين سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية والتدهور فى الأوضاع التعليمية.
- تبنى سياسات توفيق الأوضاع لها مزاياه وعيوبه .
- تجربة الدول الآسيوية فيما يختص ببرامج تسوية البنى الاقتصادية هى تجربة قصيرة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة ، ولأن عملية توفيق الأوضاع الاقتصادية عملية طويلة ومستمرة فإن تحليل آثارها خلال فترة قصيرة سوف يكون تحليلاً غير مكتمل ولايسلم من المشكلات .
- من الصعب عزل آثار سياسات تسوية الأوضاع الاقتصادية فى التعليم .

وكان من أبرز نتائج الدراسة مايلى :

- هناك علاقة قوية وإيجابية بين الأحوال الاقتصادية والاستثمار العام فى التعليم ، أثناء الأزمات ذلك لأن واضعى السياسة يجدون فى التعليم كبش فداء فى ظل هذه الظروف وتصبح الأولويات مشوهة وغير واضحة. وتظهر المقايضات أو التخلص من الكيف فى التعليم قبل التوسع الكمى لحل وسط – "Compromise Solution" .
- أثناء عملية البحث عن استراتيجيات وأساليب جديدة لتمويل التعليم فإنه قد تتم الموافقة على أساليب غير مرغوب فيها ، فى الدول التى سبق وأن رفضت المعونة الخارجية لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية ، تعمل على تسوية وتوفيق أوضاعها الاقتصادية ، لكى تبحث عن دعم أو معونة خارجية كماهو الحال فى الهند .
- فى ظل التقشف يتأثر مبدأ تكافؤ الفرص مقابل الكم التعليمى ويتم توزيع معدلات القيد الدراسى لصالح الفئات ذوى الدخول الأعلى بمايضر بشرائح أو فئات المجتمع الأدنى اجتماعياً واقتصادياً .
- برزت الدول الآسيوية فى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى تبنت برامج توفيق أوضاعها بشدة مثل (باكستان – الفلبين – كوريا – تايلاند) ، المجموعة الثانية قامت

بعملية التوفيق بعد عام ١٩٨٥م وتضم (الصين – بنجلادش – أندونيسيا). ثم مجموعة الدول التى لم تأخذ بسياسة توفيق أوضاعها مثل (مايانمار–الهند–سريلانكا – ماليزيا).

- على الرغم من أن إحدى الآثار القوية لسياسات توفيق الأوضاع وجود تدنى فى الإنفاق بوجه عام ، وتدنى فى القطاعات الاجتماعية كالتعليم على وجه الخصوص ، وذلك لأن هذه السياسات تهدف إلى خفض العجز فى الميزانيات العامة ، وتزايد دور آلية السوق فى مقابل دور أقل من قبل الدولة ، إلا إنه على النقيض من ذلك تعلن بعض الحكومات أن التمويل المناسب للقطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة هى أهداف برامج إصلاح الهياكل الاقتصادية. فقد بدأ الإنفاق العام على التعليم فى الإنخفاض فى ست من ثمانى دول آسيوية تقوم بتوفيق أوضاعها ، وكان الإنخفاض الأكثر حدة فى أندونيسيا ، بينما فى دولة كباكستان والتى تأخذ بشدة بسياسة الإصلاح الاقتصادى يلاحظ الانخفاض بشكل أقل ، وفى دولة كالفلبين نجد زيادة مطردة فى الأولوية التى توليها الدولة للتعليم. وفى أندونيسيا انخفضت الاستثمارات فى التعليم من ٩,٣٪ كنسبة من إجمالى الإنفاق الحكومى فى عام ١٩٨٥م إلى ٤,٣٪ بعد مرور ثلاث سنوات. وفى دولة كجمهورية كوريا انخفضت حصة الإنفاق على التعليم من إجمالى الانفاق الحكومى من ٢٨,٢٪ عام١٩٨٥م الى١٤,٢٪ عام١٩٩٢.
- بينت الدراسة أن الخصخصة Privatizition ومعايير تتعلق باسترجاع او ادخال او تاكيد الرسوم المدرسية ، يؤدى كل منهما الى احداث تغيرات ملموسة فى السياسات التعليمية والمترتبة على سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية .
- تسهم سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية فى نمو المدارس الخاصة / الأهلية ، كما أن حصة القطاع الخاص من إجمالى الإنفاق على التعليم فى تزايد .
- لم تكن الآثار المترتبة على اتباع سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية موحدة فى كل بلدان الإقليم الآسيوى .
- كان لإقرار الرسوم المدرسية فى التعليم الإبتدائى فى الإقليم الآسيوى آثاراً سالبة على الطلبة فى التعليم ، تمثلت فى إنخفاض إجمالى القيد الطلابى .
- يلاحظ فى الآونة الأخيرة مرونة أو تخفيف لحدة الآراء المتشددة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى المتعلقة بإصلاحات تضمنها عملية توفيق الأوضاع الاقتصادية فى دول الإقليم الآسيوى ، ومطلوب العمل على زيادة هذه المرونة. ولابد أن تدرك جميع المؤسسات والدول المانحة للقروض أن التعليم يصبح مدخلاً مهماً لنجاح عملية

توفيق الأوضاع الاقتصادية ، وبذلك فإن الاستثمار فى التعليم ضرورة لنجاح واستمرار هذه البرامج .

- إن آثار الاصلاحات الاقتصادية تتباين وتتفاوت بشكل ملحوظ فى القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث وقعت أمريكا اللاتينية فى فخ الديون الخارجية أما أفريقيا فقد قاست الأمرين فى مجال مستوى المعيشة ومستويات التطور التعليمى ، أما عن تجربة الدول الآسيوية فهى خبرة جيدة بدليل القفزات التنموية السريعة التى حدثت فى دول شرق آسيا ، بما يجعل الدراسة النقدية بخبرة هذه الدول ذات جدوى وفائدة ، خاصة فيما يتعلق بشبه الإنهيار النقدى التى تعرضت له هذه الدول مع بداية عام ١٩٩٨م والوقوف على أسبابه كى يمكن تجنب تكراره فى حالة بلادنا العربية .

تعليق على الدراسات السابقة الأجنبية :

بالنظر إلى الدراسات السابقة ، يلاحظ أنه من أبرز نتائجها إمكانية الإستفادة من أنماط وأساليب التمويل المتبعة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا وذلك فيما يلى :

(١) يمكن اتباع نظام البونات التعليمية فى تمويل التعليم فى مصر ، وتفعيل دور القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية فيما يتعلق بتمويل التعليم الفنى .

(٢) يمكن غلغلة التعليم الفنى فى جميع أنواع ومستويات التعليم ، كماهو حادث فى التجربة الألمانية ، وبذلك يقضى على الفصام النكد بين التعليم الفنى والتعليم العام .

(٣) يمكن فرض ضرائب تعليمية على الممتلكات لصالح تمويل التعليم كماهو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(٤) يجب تقدير الذات وعدم التسليم بروح اليأس والقنوط نتيجة لبعض السلبيات والصعاب ، فقد تبين من الدراسات السابقة أنه حتى أكثر المجتمعات تقدماً لاتخلو من مشاكل تمويلية فى مجال التعليم .

(٥) يمكن الإستفادة من التجربة الألمانية فيما يتعلق بإسهام التعليم المهنى فى الإندماج الأوروبى ، وذلك بجعل التعليم الفنى فى مصر يلعب دوراً نحو تحقيق التكامل العربى ، وإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة على طريق الوحدة العربية .

(٦) يمكن الإستفادة من تجربة البلدان الآسيوية خاصةً مايتعلق بسياسات تمويل التعليم فى مرحلة اتباع سياسات التكيف الهيكلى .

بالإضافة إلى ماسبق فسوف توظف الدراسات السابقة فى الفصل الثالث والرابع من الدراسة الراهنة والمتعلقين بالعرض للإتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم ، وكذلك فى الفصل الأخير المتعلق بالرؤية المستقبلية والسيناريوهات التى تقدمها الدراسة الراهنة .

ثانياً : الدراسات العربية :

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات العربية المرتبطة بتمويل التعليم[١] ، وقد اطلع عليها الباحث وأفادت الدراسة الراهنة بشكل أو بآخر ، سواء فيمايتعلق بالمنهج أو المعالجة النظرية أو وصف واقع تمويل التعليم ، وسوف يكتفى بالعرض لأحدث أربع دراسات منها وهذه الدراسات هى :

(١) دراسة (تمويل التعليم الأساسى فى مصر رؤية مستقبلية) : [٢]

وقد تحددت مشكلة هذه الدراسة فى محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ماهى صفة التعليم الأساسى خلال العقدين القادمين ؟
- ماهى المصادر المتاحة لتمويل التعليم الأساسى ؟

١- ***طه النمر*** : تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مذكرة رقم ١٢٢ ، الدورة التدريبية الرابعة ، نوفمبر – ديسمبر ١٩٦١م .

- ***عبد الغنى عبود*** : دراسة مقارنة لتمويل التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ١٩٦٥ .

- ***شكرى عباس حلمى*** : تطور تمويل التعليم الإبتدائى فى ج.م.ع من أوائل القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٢م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ١٩٧٠م .

- ***[illegible]*** : تمويل وتكلفة تعليم الكبار مع التركيز على برامج محو الأمية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ١٩٧٣م .

- ***محمد شفيق السكرى*** : الإنفاق العام على التعليم ووسائل تخطيطه ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٥م

- ***ابتسام محمد السحاوى*** : تمويل التعليم الأساسى فى ضوء تجارب بعض الدول الأخرى ، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥م .

- ***فتحى محمد محمود مصطفى العراقى*** : مشكلات تمويل تعليم ماقبل الجامعى بالأزهر ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م .

٢- ***فؤاد أحمد حلمى وآخرون*** : تمويل التعليم الأساسى فى مصر رؤية مستقبلية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ، ١٩٩١م .

- ما أوجه الهدر أو الفاقد فى جوانب التعليم الحالى التى يمكن عن طريق تخفيضها زيادة موارد التعليم ؟
- كيف يمكن تنمية أوجه الإنفاق الحالى وترشيدها ؟

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى فى التعرف على كل الموارد المالية المخصصة لمرحلة التعليم الأساسى ، بالإضافة إلى استخدام ما أسمته : منهج الإسقاطات المستقبلية الإحتمالية المشروطة تماماً ، بما يتم مشاهدته فى الماضى وذلك بهدف التوصل إلى تقدير الإحتياجات المالية للتعليم الأساسى حتى عام ٢٠١٠م وذكرت الدراسة أنها تنتمى إلى الدراسات المستقبلية المتوسطة من (٥ - ٢٠عاماً) .

وكان من أبرز نتائج الدراسة :

- أن تمويل التعليم يمثل مشكلة حقيقية لعديد من الدول وفى مقدمتها البلدان النامية ، ومصر كغيرها من البلدان النامية تعانى من قصور الإعتمادات المخصصة للتعليم .
- أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل والأسس تتطلب أن ترتكز عليها عملية تمويل التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسى بصفة خاصة وهى :
- النظر إلى التعليم على أنه استثمار لامجرد خدمة استهلاكية - توزيع الموارد المالية المتاحة توزيعاً عادلاً بين مؤسسات التعليم وروافده المختلفة ، تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. - التخطيط للتعليم وفق إمكانات عملية التمويل المتاحة. - قد أوضحت الدراسة أنه فى عام ٢٠١٠/٢٠١١م سوف يصل عدد تلاميذ المرحلة الإبتدائية نحو ١٠,٨مليون تلميذ ، مطلوب لهم ٢٤٦ ألف فصل وهذا يتطلب تخصيص مبلغ ١٨ مليار جنيه لمقابلة احتياجات تلك العادات من البابين الأول والثانى ، وسوف يصل عدد طلاب الحلقة الثانية من طلاب التعليم الأساسى عام ٢٠١٠/٢٠١١م نحو ٥,٨مليون تلميذ مطلوب لهم ١٣٤ ألف فصل وهذا يتطلب نحو ٦,٥ مليار جنيه من البابين الأول والثانى.
- بينت الدراسة أن تمويل التعليم فى مصر يعتمد على عدة مصادر منها التمويل الحكومى المقدم من الدولة ، وذلك على العكس من البلاد الصناعية المتقدمة ، حيث يلعب التمويل الخاص دوراً مؤثراً فى تكاليف التعليم. وتشكل الضرائب العامة المصدر الرئيسى لتمويل التعليم فى مصر. وتقدر نسبة مشاركة القطاع الخاص والأهلى فى

تمويل وإدارة التعليم الأساسى بحوالى ٧,٥٢٪ وهى نسبة ضئيلة. كما أن هناك مساعدات دولية (قروض – معونات خارجية) غير أنها مصادر مؤقتة وغير دائمة .

(٢) دراسة (تنويع مصادر تمويل التعليم : دراسة مقارنة) : [١]

تحددت مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية :

١-ما المصادر الحالية لتمويل التعليم فى مصر ؟

٢- ما علاقة نظام تمويل التعليم بالنظام الاقتصادى والاجتماعى ؟

٣- هل ثمة ضرورة تفرض البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم فى مصر ؟

٤- ما النماذج العالمية لمصادر تمويل التعليم ؟

٥- ما الشروط التى يمكن أن نختار على أساسها من بين تلك النماذج ؟

٦- ما المصادر المقترحة لتنويع تمويل التعليم فى مصر ؟

وقد استخدمت الدراسة فى بعض جوانبها المنهج الوصفى ، كما أنها طبقت المنهج المقارن فيما يتعلق بالتعرف على تجارب الدول الآخرى بشأن قضية تنويع مصادر التعليم واختيار الصالح منها للتطبيق فى الواقع المصرى ، كما استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية المقترحة للتعرف على آراء المهتمين والمختصين فى اختيار النموذج الأفضل لتحقيق تنوع مصادر تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر.

وعن أهم النتائج :

-بعد أن أظهرت الدراسة الصلة القوية بين شكل النظام الاقتصادى والاجتماعى وعمليات تمويل التعليم ومصادره ، بينت الدراسة أن الأزمة الاقتصادية التى يعيشها العالم منذ منتصف السبعينات انعكست على نظم التعليم فيه وخاصة نظم تمويله . وقد بينت الدراسة أن الارتباط واضح بين التعليم فى مصر وتاريخها السياسى والاجتماعى، وأصبحت قضية تمويل التعليم أحدالقضايا الهامة التى تجمع حولها العديد من الآراء والإتجاهات والقوى الاجتماعية .

وبعد استعراض الدراسة لنماذج تمويل التعليم فى عدد من الدول المتقدمة والنامية ومجموعة دول الوسط ، استطاعت أن تضع نموذجالمصادر التمويل والتى تتمثل فى :

١- التمويل الحكومى .

٢- موارد الوزارة من الصناديق الخاصة .

١- *المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية* : تنويع مصادر تمويل التعليم : دراسة مقارنة ،، القاهرة ، ١٩٩٣م.

٣- المساهمات الأهلية (سندات التعليم) .

٤- مساهمات القطاع الخاص .

٥- القروض والمنح العربية والدولية .

وبناء على تحليل استجابات العينة التى استخدمتها الدراسة توصلت الدراسة إلى نموذج بناءً على اختيارات العينة كالتالى :

١- التمويل الحكومى (الموازنة) .

٢- المساهمات المحلية والأهلية .

٣- المصروفات والموارد الخاصة .

٤- القروض والإعانات الأجنبية .

٥- القروض التعليمية للطلاب .

٣- دراسة (فى الإنفاق الحكومى على التعليم وأثره على هيكل العمالة فى مصر) :[١]

حدد الباحث مشكلة دراسته فى النقاط الأربع التالية :

١- تكمن المشكلة فى أن البيئة لاتساير آثار التعليم بسرعة كافية ولن تجدى التحسينات فى النظم التعليمية الى أن تحدث ثورة فى النظام الاقتصادى ، وفى قوة استيعاب سوق العمالة .

٢- ولما كان هيكل العمالة فى مصر والذى يمثل أحد مخرجات النظام التعليمى والسياسة التعليمية فإن سياسات التعليم فى مصر تمثل سبباً جوهرياً فى اختلال هيكل العمالة وأيضاً سياسات التوظيف وسياسات السكان مما يستدعى الإهتمام بأدوات السياسة المالية مثل الإنفاق الحكومى ، وذلك لتحقيق التوظيف الكامل والقضاء على الخلل فى هيكل العمالة .

٣- ويمارس الإنفاق الحكومى آثاراً على هيكل العمالة مما يستلزم مع ذلك إجراء تغييرات جذرية فى هيكل العمال مع تحديد إمكانيات الجهاز التعليمى بمؤسساته المختلفة فى تحقيق هذا التغيير ودور الأجهزة التعليمية والتدريبية فى تطور هياكل القوى العاملة وتحديثها بما يتلاءم مع احتياجات التطور الاقتصادى ، وكذلك توزيع الإستثمارات .

١- ***عبد الله محمد الشناوى*** : دراسة فى الإنفاق الحكومى على التعليم وأثره على هيكل العمالة فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٣ .

٤- ويرجع السبب فى إختلاف هيكل العمالة سواء من حيث الفائض أو العجز الى خلل السياسة التعليمية أو عدم التنسيق بين الإحتياجات وبين الطلب على الخدمة التعليمية كما أن سياسة التعليم الجامعى تنقصها المرونة مع متطلبات المجتمع الحقيقية ويحتاج حل هذه المشكلة إلى عملية تدريب شاملة يمكن عن طريقها توجيه الفائض فى بعض التخصصات الى العجز فى التخصصات الأخرى .

وعن منهج الدراسة فقد استخدم الباحث الدراسات السابقة فى مجال البحث للإلمام بالجانب النظرى لموضوع البحث ، ثم قام بالتحليل النظرى للبيانات الإحصائية المتوافرة، كما اهتم بالجانب التطبيقى ، حيث حاول تقدير مساهمة الإنفاق على التعليم فى النمو الإقتصادى بإستخدام نموذج T.W.Schultz وقياس العوائد من الإنفاق على التعليم بإستخدام نموذج M.Selowsky وأخيراً يعرض لبعض النتائج التى تم التوصل اليها ، هذا وقد وقع البحث فى ثمانية فصول متبوعة بالنتائج والتوصيات ثم قائمة المراجع وأخيراً الملاحق .

ومن أبرز نتائج وتوصيات الدراسة :

- ضرورة تدخل الحكومة لتقديم الخدمات التعليمية ، بغية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.
- ضرورة تعاظم دور الحكومات فى الاهتمام بالاستثمار البشرى لدوره فى النمو الاقتصادى .
- لم يتخط مصير الاستثمار على التعليم فى مصر ١٢٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩م من جملة الإنفاق بالنظر إلى الأجور والإنفاق الجارى الذى يستأثر بحوالى ٨٦٪ من إجمالى المخصص للإنفاق .
- توزيع الإنفاق على التعليم فى مصر فى غير صالح الفقراء (أصحاب الدخل المنخفض) .
- أظهرت الدراسة سوء توزيع الموارد المالية التعليمية بين أنواع التعليم المختلفة ، ممايدفع بالمناداة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى والثانوى ، وإعادة توزيع الإنفاق على التعليم وتحفيز الجامعات على تنمية مواردها الذاتية .
- أوضحت الدراسة أن مساهمة الإنفاق على التعليم فى النمو الاقتصادى بلغت (٩,٦٪) فى النمو الاقتصادى. كما أوضحت أنه مازال أمام الدول النامية -ومنها مصر - الفرصة لزيادة مساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى .

- أوضحت الدراسة أنه فى ظل الإصلاح الاقتصادى من المتوقع إنخفاض معدلات الإستيعاب وتدهور نوعية التعليم ، وذلك يستوجب ضرورة الأخذ فى الاعتبار مستتبعات خفض الإنفاق الحكومى على التعليم فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى .
- نمط الاستثمار وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية كان متجهاً دائماً نحو القطاعات غير المستوعبة للعمالة الجديدة ، ممايترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة .
- والتكلفة اللازمة لتوفير فرص العمل لعدد ٦ مليون عاطل عام (٢٠٠٠م) (طبقاً لدراسة منظمة العمل الدولية مع اتحاد العمال المصرى) هى ١٢٠ مليار جنيه والتى يمكن تمويلها من الصناديق العربية والحكومات الصديقة وهو أمر ليس صعباً .
- يجب على مصر تبنى سياسة الاستخدام الأمثل للعمالة وليس الاستخدام الكامل .

(٤) دراسة (التعليم المصرى والقروض الأجنبية دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعليم فى مصر) :[١]

كان المحور الأساسى لهذه الدراسة تحديد مجالات القصور المرتبطة باستفادة مصر من القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم ، والتعرف على المعوقات التى تحول دون الإستفادة المثلى منها وكيفية التغلب عليها .

وتمثلت مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة عن بعض الأسئلة وهى :

(١) مادور القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر وما أهم المعوقات التى تعترض هذا الدور وتعمل على أن تقلل الإستفادة من هذه المساعدات فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هى:

- ماحجم القروض والعونات الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى ؟
- فى أى المجالات توجه القروض ، وفى أى المجالات توجه المعونات إلى قطاع التعليم المصرى ، ومامصدر كل منهما ؟
- ماعلاقة القروض والمعونات العامة بالقروض الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر؟
- ما أهم الدول والهيئات التى توجه القروض والمعونات لقطاع التعليم فى مصر ودوافع كل منهما من وراء ذلك ؟

١- *صلاح الدين المتولى* : التعليم المصرى والقروض الأجنبية دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعليم فى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٩ أول يونيو ١٩٩٥م . والكتاب جزء من رسالة دكتوراه بكلية التربية ، جامعة المنصورة .

- ما أهم الأسباب التى تدفع بقطاع التعليم المصرى إلى تلقى القروض والمعونات الأجنبية؟
- ما أهم المعوقات الإدارية التى تقلل من الإستخدام الأمثل لهذه القروض والمساعدات الأجنبية فى قطاع التعليم المصرى ؟
- ما أهم المعوقات المادية والفنية التى تحول دون الإستخدام الأمثل للقروض والمعونات الأجنبية فى قطاع التعليم المصرى ؟
- مامدى فعالية تلك القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم المصرى ؟
- إلى أى مدى تتسق القروض والمعونات الأجنبية ، والمساعدات الفنية للخطط الموضوعة لتطوير التعليم فى مصر ؟
- مامدى التقابل فى المصالح والأهداف لطرفى المعونة أو القرض ؟
- ماطرق تحقيق أقصى إستفادة من المعونات والقروض والمساعدات الفنية الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم المصرى ، وما الخبرة اللازمة لذلك ؟

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى فى دراسته التقويمية وقد استند إلى الكثير من الوثائق غير المنشورة عن المنح والقروض ، وذلك من وزارة التعاون الدولى واصدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومضابط جلسات مجلس الشعب المصرى ، وإصدارات البنك الدولى عن تقدير التنمية فى العالم عن بعض السنوات وخاصةً عام ١٩٩٣م. وكذلك التقارير السنوية للمعونة الأمريكية لمصر والخطة الخمسية لإصلاح التعليم فى مصر ١٩٨٧/٨٢م ، وكذلك الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢م. ١٩٩٧/٩٦م الصادرة عن وزارة التخطيط .

وعن أهم نتائج الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى مايلى :

- أبرزت الدراسة أن هناك ضغوطا اجتماعية تتمثل فى الزيادة المطردة فى عدد السكان والتوزيع غير المتكافىء للسكان بين الحضر والريف وزيادة التوزيعات العمرية للسكان فى سن التعليم. تدفع بقطاع التعليم إلى طلب القروض والمعونات. كما أن هناك أسباب اقتصادية لذلك تتمثل فى انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم وارتفاع نسبة مايخصص للأجور من إجمالى مخصصات التعليم وقصور المبانى المدرسية ، وافتقار المدارس إلى التغذية والإعتماد على مصادر التمويل الخارجية فى الخطة

الخمسية لإصلاح التعليم ١٩٨٧/٨٢م والخطة الخمسية للتنمية ١٩٩٣/٩٢م ، ١٩٩٧/٩٦م.

- بينت الدراسة أن إجمالى القروض والمنح الموجهة لقطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢م بلغ ٢ مليار ، ٦٣١ مليون ، ٨٨٦ ألف جنيه مصرى .
- أوضحت الدراسة أنه ليس هناك خطة محددة تتمشى مع خطة تطوير التربية والتعليم من أجل الإستعانة بالقروض والمعونات الأجنبية .
- كمابينت الدراسة أنه لم تعد مخصصات وزارة التربية والتعليم فى الخطط التنموية قادرة على مواجهة النفقات المتزايدة لهذا القطاع الحيوى ، وذلك من خلال دراسة ميزانيات التعليم .
- أظهرت الدراسة أن الأجور تلتهم أكثر من ٩٠٪ من موازنة التربية والتعليم ، مما أثر سلباً على تطوير الجوانب التربوية الأخرى .
- كما أشارت الدراسة إلى أنه لايوجد تنسيق بين الجهات المانحة والجهات المسئولة عن توجيه القروض والمعونات الأجنبية واستخدامها حيث تعمل كل جهة بمعزل عن الأخرى.
- بينت الدراسة أن الخريطة التربوية الخاصة باحتياجات التعليم ينقصها التحديد الدقيق لإحتياجات كل محافظة ، وهذا بدوره يؤدى إلى سوء توزيع مخصصات القروض والمعونات الأجنبية على محافظات مصر بصفة عامة وعلى قطاعات التعليم بصفة خاصة.
- أشارت الدراسة إلى إهدار جانب من القروض والمعونات الأجنبية نتيجة للإجراءات الروتينية وسوء الاستخدام أو عدم التحديد الدقيق للإحتياجات الفعلية قبل تمويل شراء أجهزة ومعدات .
- كما أوضحت الدراسة عدم وجود دراسات مستقبلية لبرامج المنظمات العالمية وخططها مثل اليونسكو واليونيسيف .
- عدم توافر دراسات تحليلية لتوجهات الدول المانحة للقروض .
- أوضحت الدراسة أنه فى بداية الإتفاق على تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق المنح يكون الحماس شديدا ، ثم يأخذ هذا الحماس فى الفتور ، كماحدث فى مشروع مبارك – كول حيث بدأ الإتفاق على تنفيذه منذ عام ١٩٩١م ، وحتى الآن لم تتخذ الإجراءات العملية الكافية لتنفيذ هذا المشروع رغم حاجة التعليم الفنى فى مصر لهذا المشروع.
- نقص القروض والمنح العربية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر .
- نقص الاستثمارات والجهود الذاتية الموجهة من الأفراد لقطاع التعليم .

- عدم التنسيق بين مديريات التربية والتعليم بالمحافظات وبين وزارة التربية والتعليم فى استخدام القروض والمعونات ، ويتضح ذلك من خلال تفاوت نسب الإنجاز بين المحافظات المختلفة فى المشروع الواحد نفسه .

تعليق على الدراسات العربية السابقة :

تستند الدراسة الراهنة إلى نتائج الدراسات العربية السابقة حيث أظهرت خطة الدراسات أن مشكلة تمويل التعليم تعد من القضايا الساخنة فى واقع المجتمع المصرى، وخاصة فى ظل التحولات التى تحدث فى واقعنا الاجتماعى والاقتصادى المصرى وكذلك التحولات الحادثة على المستوى الإقليمى والدولى من حولنا. ومانشأ عنها من تحديات تستوجب الاهتمام البالغ بالتعليم وتمويله ، وخاصةً التعليم الفنى لارتباطه بالقوى العاملة اللازمة لعمليات التنمية بجوانبها المتعددة. وقد ساعدت الدراسات السابقة الدراسة الراهنة فيمايتعلق بالتعرف على واقع ومصادر وتمويل التعليم فى مصر ، وكان لذلك الأثر الواضح عند بناء السيناريوهات الثلاثة البديلة لتمويل التعليم ، والتى تمثل الرؤية المستقبلية فى الفصل الأخير من الدراسة الراهنة .

وقد جاءت الدراسة الراهنة لتعالج قضية تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى على وجه الخصوص. ومحاولة وضع رؤية مستقبلية تتمثل فى ثلاث سيناريوهات يمكن أن يصلح كل سيناريو لأن يكون الحل البديل. ولم تعالج أى دراسة من الدراسات السابقة هذه القضية بهذا الأسلوب وبهذه الطريقة ممايكسب الدراسة الراهنة التميز عن باقى الدراسات السابقة فى مجال تمويل التعليم والتعليم الفنى بخاصة .

خطوات الدراسة :

فى ضوء مشكلة الدراسة وأهدفها وأهميتها ومنهجها ونتائج الدراسات السابقة ، تسير خطوات الدراسة على النحو التالى :

الخطوة الأولى : تختص بتحليل واقع تمويل التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات فى مصر ، ويدور التحليل حول الأساليب والوسائل المستخدمة فى تمويل هذا النوع من التعليم. وذلك فى ضوء المعايير والمحددات التى تستند عليها عملية التمويل ، ثم العرض للمشكلات التى يعانى منها نظام تمويل التعليم فى مصر بشكل عام والتعليم الفنى بشكل خاص ، باعتبار أن التعليم الفنى منظومة فرعية من منظومة التعليم الكلية ، ومايتطبق على التعليم بشكل عام ينطبق على التعليم الفنى. وهذا هو موضوع الفصل الثانى من هذه الدراسة .

الخطوة الثانية : وتتناول العرض للإتجاهات العالمية المعاصرة فى تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة ، وتتضمن استعراض الأفكار والأساليب والأنماط الدولية المستخدمة فى بعض الدول المتقدمة وهذا مايختص به الفصل الثالث.

الخطوة الثالثة : وتختص بتحليل واقع تمويل التعليم والتعليم الفنى فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا والمملكة المتحدة ، خاصة أن تلك الدول تقدم العون لمصر فى مجال التعليم الفنى. وتمثل هذه الخطوة الفصل الرابع .

الخطوة الرابعة : وتعرض للدراسة التحليلية المقارنة من خلال استخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين ماهو حادث فى مصر فيمايتعلق بتمويل التعليم والتعليم الفنى، وماهو حادث فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، وبيان القوى والعوامل الثقافية والاقتصادية والحضارية الكامنة وراء اختلاف الأنماط والأساليب المستخدمة فى التمويل ومصادر التمويل ومصادر فى دول المقارنة. وذلك يمثل الفصل الخامس .

الخطوة الخامسة : وتأتى لتعرض للتصور المقترح والرؤية المستقبلية لتمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة فى مصر فى ضوء الإتجاهات الجديدة فى العالم ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وذلك بما يتفق مع واقع وظروف المجتمع المصرى والتحديات الداخلية والخارجية التى يواجهها. وذلك من خلال ثلاث سيناريوهات بديلة مشتقة من واقع هذا المجتمع وظروفه ، وهذه تمثل الفصل السادس والأخير من هذه الدراسة .